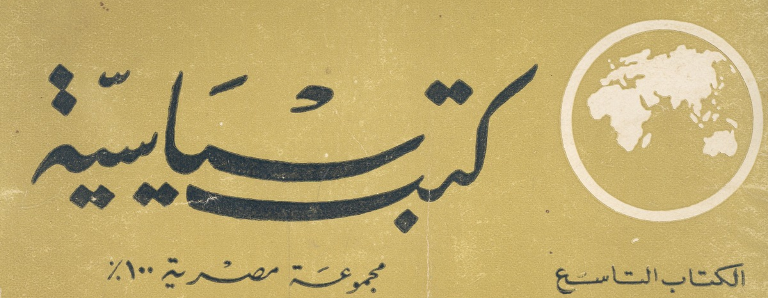


الكتاب التاسع

مجموعة مصرية ١٠٠٪

الكتل الدولية في الأمم المتحدة

بقلم

الدكتور بطرس بطرس غالي

كتب سياسية

الكتاب التاسع



بقلم

الدكتور بطرس بطرس غالي

مقدمة

الامم المتحدة ٠٠ فكرة كبيرة فى حياة ملايين البشر فى كافة أرجاء الارض ، ففى داخل أروقتها تصنع تواريخ كثيرة لشعوب متعـددة ، وعلى موائدها تعرض مشاكل الدول وتتشابك مصالح الشعوب ٠
ماذا تعمل الامم المتحدة ؟ وكيف تعمل ؟

اننا فى حاجة الى معرفة الاجابة الدقيقة على هـذا السـؤال ٠ وفى هذا الكتاب دراسة دقيقة لناحية هامة من هذا الموضوع الكبير الذى يحدده نطاق (الامم المتحدة) ، وهـذه الدراسة تحلل وتفسر الكتل الدولية التى تعمل داخل هذا النطاق فى أضخم هيئة عالميـة عرفتها الحياة البشرية فى تاريخها الطويل ٠

وقد أرادت لجنة (كتب سياسية) من تقديم هذه الدراسة الدقيقة للكتل الدولية فى الامم المتحدة ، أن تطلع القارىء على الحقائق التى يجب أن يعرفها كل مواطن فى مصر وفى البلاد العربية ٠ فان قضايا العالم العربي عرضت أكثر من مرة على بساط البحث فى الامم المتحدة وهناك قضايا لازالت معروضة ٠ بل هناك قضايا قديمة تظهر حينا بعد حين فى أروقة هذه الهيئة العالمية الكبيرة ٠

والقارىء فى حاجة دائمة الى متابعة قضايا شعوبناوقضايا الشعوب الاخرى ، التى تعرض وتبحث فى هذه المنظمة الكبرى ، وهو لذلك فى حاجـة الى المعلومات والدراسـات التى تضىء أمامه السبيل حتى يصل الى معرفة حقيقة هذه الهيئة العالمية وكيفيـة معالجتها لقضايانا وقضايا الشعوب الاخرى ، كما أنه فى حاجة الى معرفة دقائق الكتل الدولية التى تسير سياسة العالم ٠

ويعتبر هذا الكتاب أساسا لمعرفة هـذه الحقائق ، ومتابعة هـذه القضايا ، ولا شـك فى أننا نحاول جاهدين تقديم التفكير السـياسى الذى لاتشوبه شائبة الى القارىء العربى ، فقد خرج شعبنا من معاركه العديدة ضد الاستعمار والطغيان منطلقا نحو السياسة الاستقلالية الحرة ، وأصبحنا نتناول السياسة ومبادئها واتجاهاتها تنـاولا حرا منسجما مع واقع حياتنا ، ولذلك أصـبح من واجبنا أن نصـل الى الحقيقة فى كل موضوع سياسى يمس حياتنا أو حياة الآخرين .

وليست هذه الدراسات التى تقدمها لجنة (كتب سياسية) عن هذه المسائل الا مفاتيح صغيرة يستطيع القارىء أن يفتح بها أبواب التفكير السياسى الشخصى فى سهولة ويسر .

ونحن حين نقدم هذا البحث المتخصص انما نقدم واحدا من هذه المفاتيح الصغيرة التى يحتاج اليها الفرد فى حيـاته المفكرة ، ولسنا نشك فى أن الانسان فى العصر الحديث يمكن تعريفه بأنه (مخـلوق سياسى بطبعه) .

ونرجو أن يكون هذا البحث بداية لابحاث اخرى نقدمها الى القراء فى الموضوعات السياسية التى تشغل تفكير كل فرد منا ، كما نرجو أن تصل هذه الابحاث الى أهدافها المرجوة .

« لجنة « كتب سياسية » »

الكتل الدولية في الأمم المتحدة

المجالس العامة سواء أكانت سياسية أم فنية ، وسواء أكانت حكومية أم غير حكومية ، وسواء أكانت وطنية أم دولية تلازمها ظاهرة لا يكاد يخلو منها مجلس . هذه الظاهرة هى انقسام أعضاء تلك المجالس الى مجموعات تؤلف بين أفراد كل مجموعة ، أو بين ممثلى الهيئات فيها ، الميول المتحدة ، والمصالح المشتركة ، والآراء المتفقة . ويقيمون هذا الاتحاد لينصروا سياستهم ، وينفذوا خططها، ويصونوا مصالحهم داخل تلك المجالس .

وقد برزت تلك الظاهرة فى هيئة الامم المتحدة ، كما ظهرت فى غيرها من المجالس ومن الهيئات الدولية وغير الدولية . وقد انقسمت الدول فى هذه المنظمة الدولية الى كتل تجمع بين أعضاء كل منها روابط الجوار الجغرافى ، أو التراث المشترك ، أو الاتحاد فى المذهب السياسى ، أو نحو ذلك من العوامل المرتبطة بالسياسة الدولية .

ولطبيعة الهيئات العاملة فى الأمم المتحدة تأثير فى تكوين تلك الكتل ، فالأمم المتحدة تتألف من ستة فروع رئيسية : الجمعية العامة، ومجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية ، والامانة العامة .

والميدان الرئيسى لظهور التكتلات فى تلك المنظمة هو الجمعية العامة ، اذ تمثل فيها جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة . وقد بلغ عدد هذه الدول احدى وثمانين دولة . أما الهيئات الاخرى فانها مجالس محدودة العدد قد لا يسمح نطاقها الضيق بقيام تكتلات داخلها ، وان كان انتخاب أعضائها غير الدائمين يراعى فيه أن يكونوا ممثلين لتلك التكتلات الدولية حسب اتفاقات ودية وضعت أسسها

عند أول انتخاب لتلك الهيئـــات وهى مجلس الامن ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومجلس الوصاية ٠

أما محكمة العدل الدولية ، والامانة العامة فهما مجلسان فنيان يتكون أولهما من خمسة عشر قاضيا ينتخبون حسب كفايتهم القانونية بغض النظر عن جنسياتهم وأهوائهم ٠ وأما الأمانة العامة فهى مجموعة من الموظفين الدوليين تحت اشراف الامين العام لا يمثلون أى حكومة من حكومات الدول الاعضاء ، بل يشترط عليهم ألا يطلبوا أو يتلقوا فى تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة ، أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة ، كما يشترط على الدول الاعضاء احترام الصفة الدولية التى يصطبغون بها فلا تسعى الى التأثير فيهم أثناء قيامهم بعملهم٠ واذن فلا مجال لظهور تكتلات مباشرة فى هاتين الهيئتين الفنيتين،وان كان ذلك لا يمنع من أنه قد يكون للتكتلات أثر غير مباشر فى سير الاعمال فيهما ٠

الكتل الدولية في الجمعية العامة للأمم المتحدة

تتكون الجمعية العامة من جميع الدول الأعضاء ، لذلك فهي الهيئة العليا للاشراف والمراقبة ، والمناقشة • وهي بمثابة برلمان عالمي ان لم يكن متمتعا بسلطة تشريعية حقيقية فهو على الأقل منبر عام تستطيع كل دولة أن تعبر فيه عن آلامها ، أو تتحدث عن آمالها أو تبسط مشاكلها • وبهذا تعتبر مقياسا للرأى العام العالمى •

ويتسع نطاق أعمال الجمعية اتساعا يشمل كافة الشئون الدولية• فللجمعية أن تناقش أى مسألة أو أى أمر يدخل فى نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات هيئة من الهيئات العاملة فى الأمم المتحدة •وللجمعية أن تنظر فى الأسس التى يقوم عليها التعاون الدولى لصيانة السلم والأمن بما فى ذلك قواعد نزع السلاح وتنظيم التسليح • وللجمعية أن تناقش أى مشكلة قد يؤثر قيامها على السلم والأمن ، وتوصى بما تراه فى شأنها • وللجمعية أن تجرى البحوث وتصدر التوصيات التى من شأنها تعزيز التعاون الدولى السياسى ولها أن تتلقى وتبحث التقارير الواردة من مجلس الأمن ومن المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومن مجلس الوصاية • ولها أيضا أن تنظر فى ميزانية الامم المتحدة وتقرها وتحدد نسب الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء •

وخلاصة القول أن أعمال الجمعية متسعة اتساع نطاق الميثاق نفسه من حيث الموضوعات التى يجوز تناولها ومن حيث أساليب علاجها•

وتقوم العضوية فى الجمعية العامة على مبدأ المساواة فكافة الدول ممثلة فيها ، ولكل منها صوت واحد • وتتكون الجمعية العامة من عدة لجان تتولى تصريف كل أعمالها • وأهم هذه اللجان هى اللجان

الرئيسية وعددها ست وهى لجنة السياسة والأمن ، واللجنة الاقتصادية ، واللجنة الاجتماعية ، ولجنة الوصاية ، ولجنة الميزانية والادارة ، واللجنة القانونية ، ولكل عضو فى الأمم المتحدة حق فى عضوية كل من هذه اللجان التى تتشكل فى بدء كل دورة انعقاد عادية ، وتبحث كل منها الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال والتى تكون داخلة فى اختصاصها بناء على احالة الجمعية العامة •

وهناك لجان أخرى مثل اللجنة العامة وتتكون من أربعة عشر عضوا ومن أهم وظائفها أن تبحث فى بدء كل دورة جدول الاعمال المؤقت للجمعية العامة ، وتقرر ما ترى ادراجه فيه ، وتستبعد ماترى حذفه• ومثل لجنة فحص وثائق الاعتماد ، وتتكون من تسعة أعضاء ينتخبون فى بدء كل دورة •

وتكوين الجمعية العامة من مثل هذه اللجان ، وأهمية الأعمال التى تضطلع بها تلك اللجان وتبينان فى وضوح ضرورة انشاء تكتلات دولية بداخلها تبرز أهميتها أثناء اقرار جدول الأعمال ، وأثناء مناقشة الموضوعات التى يتقرر عرضها ، وأثناء اصدار القرارات والتوصيات وأثناء أخذ الاصوات •

وطريقة التصويت فى الجمعية العامة تفصح بوضوح عن أهمية هذه الكتل اذ أن قرارات الجمعية العامة تصدر بالاغلبية المطلقة وهى ٥١ ٠/٠ من الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت •

فاذا امتنع عضو عن الاشتراك فى الاجتماع ، أو امتنع عن التصويت لا يحسب صوته فى عداد النصاب المطلوب للوصول الى الأغلبية المطلقة •

وقد تضمن الميثاق استثناء لقاعدة الأغلبية المطلقة اذ نص على أن تصدر الجمعية العامة قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت •وقد ذكرت تلك المسائل الهامة

وهى : التوصيات الخاصة بحفظ السلم والامن الدولى وانتخاب أعضاء مجلس الامن غير الدائمين ، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية غير الدائمين وقبول أعضاء جدد ،ووقف الأعضاء أو فصلهم ،والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية والمسائل الخاصة بالميزانية ٠

ومن هذا يبدو أن معظم المسائل فى الجمعية العامة يتم التصويت عليها بنسبة ثلثى الأعضاء أى انه لا بد لاصدار قرار هام من موافقة ٥٤ دولة من ٨١ دولة تتألف منها الجمعية العامة فى الوقت الحاضر ٠

وما أوردناه هنا ليس هو كل المسائل الهامة التى تتطلب هذه النسبة بل ان الجمعية العامة تملك أن تضيف اليها كل مسألة أخرى تعتبرها هامة ، وتكون تلك الاضافة بقرار يصدر بالاغلبية المطلقة (٥١ ٠/٠) للأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت ٠ فاذا اتفقت ٤١ دولة على أن مسألة ما تعتبر هامة وتم التصويت على ذلك فان هذه المسألة لا يمكن أن يصدر بشأنها قرار الا بأغلبية الثلثين أى ٥٤ صوتا ، والوصول الى تحقيق مثل هذه الاغلبية من الامور التى تصعب على الدول فرادى وقد تصل اليها فى ظل التكتلات والتجمعات ٠

* * *

تم انعقاد أول دورة للجمعية العامة بمدينة لندن فى يناير سنة ١٩٤٦ وكانت حينئذ مكونة من احدى وخمسين دولة برزت فيها كتلة دول الجمهوريات الامريكية التى كانت تتكون من ٢١ دولة لها ٢١ صوتا ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وبهذه الكثرة العددية صارت تتحكم فى مصير كل قرار يعرض على الجمعية العامة اذ أن مجموعها يقرب من نصف الاصوات ٠ وموقفها هذا كان بمثابة ناقوس يدق للتنبيه الى قيمة التكتلات داخل هذا المجلس ٠ وفيما بين سنة ١٩٤٦ ، ١٩٥٥ تقدم نحو ثلاثين طلب انضمام الى الامم المتحدة غير أن أكثر هذه الطلبات كان يرفض لأسباب سياسية ٠ **فالاتحاد**

السوفييتى يقف فى وجه كل دولة يرى أنها موالية للكتلة الغربية التى تتزعمها الولايات المتحدة ويستعين على ذلك باستعمال حق الفيتو ، وتقف الكتلة الغربية فى وجه كل دولة من أنصار الاتحاد السوفييتى مستعينة على ذلك بالأغلبية العددية التى تتمتع بها داخل مجلس الأمن والجمعية العمومية .

وقد ظل هذا النزاع دائرا لم تسلم من عواقبه الاتسع دول ساعدها وضعها السياسى الخاص على قبول طلبات انضمامها ، ومنها دول أسهمت فى الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن أثناءها متمتعة بالاستقلال الذى يؤهلها للعضوية وهى بورما التى قبلت فى ١٩ ابريل سنة ١٩٤٦ وايسلندا فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وباكستان فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ واندونيسيا فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ . ومنها دول احتفظت بالحياد أثناء الحرب العالمية الثانية وهى أفغانستان وقبلت فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ والسويد فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ واليمن فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ومنها دول قبلت رغم ماصادفها من اعتراض بعض الاعضاء وهى تايلند فقد اعترضت فرنسا على قبولها بسبب ما بينها وبين الهند الصينية من منازعات أقليمية فلما سويت هذه المنازعات تم قبولها فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . ومنها دولة اسرائيل التى قبلت رغم اعتراضات الدول العربية فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩ .

فبعد قيام هيئة الامم المتحدة بأربع سنوات تقريبا صار وضع التكتلات فيها على النحو الآتى :

١ ـ الكتلة الامريكية :

وتشمل ٢١ دولة هى الارجنتين ، وبوليفيا ، والبرازيل ، وشيلى ، وكولمبيا ، وكوستكاريكا ، وكوبا ، والجمهورية الدومينيكية ، واكوادور ، وسلفادور ، وجواتيمالا ، وهاييتى ، وهندوراس ، والمكسيك ،

ونيكاراجوا ، وبناما ، وبارجواى ، وبيرو ، وأوروجواى ، وفينزويلا، والولايات المتحدة •

٢ ـ الكتلة الاوروبية الغربية :

وتشمل تسع دول هى : بلجيكا ، والدانيمرك ،وفرنسا،واليونان، وأيسلندا ، ولكسمبرج ، وهولندا ، والنرويج ، والسويد ولم تحسب فى تلك المجموعة دولة انجلترا مع أنها من دول أوروبا الغربية لأنها ستدخل فى عداد دول الكومنولث •

٣ ـ الكتلة الأوروبية السوفيتية :

وتشمل ست دول هى : روسيا البيضاء السوفيتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، وأوكرانيا ، والاتحاد السوفييتى ، ويوغوسلافيا •وحسبنا فىهذه المجموعة دولة يوغوسلافيا رغمماكان بينها وبين الاتحاد السوفييتى من خلاف •

٤ ـ كتلة الشرق الاوسط وافريقيا :

وتشمل ١٢ دولة هى : أفغانستان ، ومصر ، وايثوبيا ، وايران ، والعراق ، ولبنان ، وليبريا ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ، وتركيا ، واليمن واسرائيل (وان كانت أغلبية هذه الكتلة لمتعترف بها •)

٥ ـ كتلة الشرق الاقصى وآسيا :

وتشمل أربع دول هى : بورما ، وأندونيسيا ، والفيلبين،وتايلند•

٦ ـ دول الكومنولث :

وتشمل سبع دول هى : استراليا ، وكندا ، ونيوزيلنده ،واتحاد جنوب افريقية ، والهند ، والباكستان ، وانجلترا •

وفى الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة (سبتمبر سنة ١٩٥٥) اشتد نشاط المصلحين سعيا وراء ايجاد حل حاسم لقضية العضوية ، وقد أدى هذا النشاط الى قبول ١٦ دولة دفعة واحدة فى الامم المتحدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٥ . وهذه الدول هى : ألبانيا والمجر ورومانيا وبلغاريا والنمسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال وفنلندا وليبيا والاردن وسيلان ولاوس كمبوديا ونيبال . وبذلك صار أعضاء الامم المتحدة ٧٦ دولة وزعت على الكتل الدولية وفقا للنسق التالى :

ست دول دخلت فى عداد الكتلة الأوروبية الغربية وقد حسبنا من بينها كلا من فنلندا والنمسا مع أن وضعها السياسى يجعلها من الدول المحايدة التى لا تحسب فى عداد الكتلة الأوروبية السوفيتية أو الكتلة الأوروبية الغربية .

أربع دول دخلت فى عداد الكتلة الأوروبية السوفيتية .

خمس دول دخلت فى عداد كتلة الشرق الاوسط وافريقية

ثلاث دول دخلت فى عداد كتلة الشرق الاقصى وآسيا .

دولة واحدة دخلت فى عداد الكومنولث .

وفى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة قبلت خمس دول أخرى هى السودان وتونس ومراكش واليابان وغانا ، وبذلك أصبح توزيع الدول حسب التقسيم السابق كما يلى :

الكتلة الامريكية	٢١ دولة
الكتلة الاوروبية الغربية	١٥ دولة
الكتلة الأوروبية السوفيتية	١٠ دول
كتلة دول الشرق الاوسط وأفريقية	١٧ دولة
كتلة دول الشرق الاقصى وآسيا	٩ دول
كتلة دول الكومنولث	٩ دول .

الا أن هذا التقسيم الذى ما زال يتبع حتى اليوم لتمثيل الكتل الدولية فى المجالس المحدودة العدد فقد كثيرا من أهميته ، فقد تفككت كتلة دول الكومنولث وتحولت الى مجموعتين احداها تجمع دول الكومنولث الانجلو سكسونية (استراليا - نيوزيلنده - كندا - اتحاد جنوبى أفريقية) وهذه ارتبطت مع الغرب ، والأخرى تتضمن دول الكومنولث غير الانجلوسكسونية (الهند - الباكستان - سيلان وأخيرا غانا) وهذه انضمت مع مجموعة دول الشرق الاوسط ومجموعة دول الشرق الاقصى لتكون كتلة جديدة سميت الكتلة الأفريقية الآسيوية ، وبذلك يصل عددها الى ثلاثين دولة ، تقابل نحو أربعين دولة تتألف منها الجبهة الغربية الامريكية ، وعشر دول تتألف منها جبهة الكتلة السوفيتية •

وفى حقيقة الأمر ترجع نشأة هذه الكتلة الى بداية الحرب الكورية حينما امتنع كل من الممثل المصرى والممثل الهندى فى مجلس الامن عن التصويت لتأييد مشروع القرار الامريكى الذى اتخذفى ٢٧ يونية سنة ١٩٥٠ لتوصية أعضاء الامم المتحدة بمساعدة كوريا لمواجهة العدوان الصادر من الشمال فكان هذا الموقف هو أول خطوة عملية للتعبير عن سياسة الحياد الايجابى ، ومن ذلك التاريخ أخذت الكتلة الافريقية الآسيوية فى الاتساع • وتكوين الكتلة الافريقية الآسيوية يدعو الى الملاحظات التالية :

١ - الكتلة مع أنها أفريقية آسيوية لا تشمل جميع الأعضاء فى الامم المتحدة من دول هذا النطاق الجغرافى ، فلم تتضمن اتحاد جنوبى أفريقية لأن أسس الحكم فيها تقوم على سياسة التفرقة والتمييز العنصرى ، ولم تتضمن اسرائيل لأن كافة الدول العربية وغالبية الدول الاسلامية لم تعترف بها ، ولم تتضمن تركيا لأنها تنتمى سياسيا الى الكتلة الغربية ، ولم تتضمن استراليا ونيوزيلندا لانهما وان كانتا دولتين آسيويتين جغرافيا فهما غربيتان سياسيا

٢ ـ أكثر الدول التى تتكون منها الكتلة الافريقية الآسيوية حديثة عهد بالاستقلال السياسى لأن أغلبها لم يظفر بهذا الاستقلال الا فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، فلبنان وسوريا نالتا استقلالهما سنة ١٩٤٤ ، والاردن والفيليبين نالتاه سنة ١٩٤٦ ، والهند سنة ١٩٤٧ وبورما وسيلان واندونيسيا سنة ١٩٤٨ وباكستان وكمبوديا ولاوس ونيبال سنة ١٩٤٩ وليبيا سنة ١٩٥١ وتونس ومراكش والسودان سنة ١٩٥٥ وغانا سنة ١٩٥٧ ٠

٣ ـ أكثر دول الكتلة الافريقية الآسيوية ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بالكتلة الغربية وبالولايات المتحدة ، فالعراق وليبيا وايران وتايلاند كل منها طرف فى معاهدة مع بريطانيا ٠ أما سيلان والهند وباكستان وغانا فهى أعضاء فى الكومنولث ٠ والولايات المتحدة متحالفة تحالفا عسكريا مع اليابان وباكستان والفليبين وتايلند والعراق وايران وتتمتع بامتيازات عسكرية أو مطارات حربية فى ليبيا والسعودية ومراكش والحبشة وكذلك فان فرنسا مشتركة فى أحلاف مع لاوس وكمبوديا وتونس ومراكش ٠

٤ ـ أكثر دول الكتلة الافريقية الآسيوية تحصل على معونة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة (مشروع النقطة الرابعة ـ مشروع المعونة الاقتصادية ـ مشروع ايزنهاور) أو من انجلترا ودول الكومنولث (مشروع كولومبو) أو من فرنسا (مساعدات مالية منحت لتونس ومراكش ولاوس وكمبوديا)

ومع كل ذلك يلاحظ أنه لم تتقيد الدول الاعضاء فى الكتلة الافريقية الآسيوية بالارتباطات والمحالفات السالفة الذكر ، بل اتخذت لنفسها سياسة جديدة ٠

وتلك السياسة وان كانت ذات جوهر واحد الا أن أنصارها يقلون أو يكثرون حسب طبيعة الموضوعات التى تكون معروضة على الجمعية

الكتلة الأفريقية الآسيوية

العامة ، ويكاد يكون اجماع الكتلة الافريقية الآسيوية تاما فى معالجة الموضوعات الآتية :

١ ـ تطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، ومساعدة الدول المستعمرة على الاستقلال ، لهذا كان الاتفاق موفورا عند نظر قضــية تونس ومراكش والجزائر ، وفى القرارات المتعلقة بقضية فلسطين ٠

٢ ـ محاربة التمييز العنصرى ، والتفرقة بين الاجناس كما حدث عند نظر قضية التمييز العنصرى فى اتحاد جنوبى افريقية ٠

٣ ـ تشديد الرقابة الدولية على الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وترتب على مجهودهم فى ذلك أن صارت اللجنة الخاصة بالمعلومات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى فى حكم الدائمة ، يعاد تأليفها كلما انتهت مدتها

٤ ـ المسائل المتعلقة بالمعونة الفنية ، والنهوض بالبلاد المتخلفة ، ويظهر تكتلها بطلب زيادة المبالغ المقررة للامم المتخلفة اقتصــــاديا واجتماعيا ٠

٥ـ بذل المجهودات فى حل مسألة العضوية بالأمم المتحدة حتى تفتح أبواب المنظمة الدولية لكافة الدول ، وذلك يؤدى الى زيادة أعضاء الكتلة الافريقية الاسيوية ٠

٦ ـ انتخاب الدول الافريقية الأسيوية فى مقاعد المجالس المحدودة كما سيتبين فيما يلى ٠

أما حالات الاختلاف أو الانقسام فتكون فى مثل الموضوعات الآتية:

١ ـ القرارات الخاصة بالمنازعات الدائرة بين الكتلة السوفيتيــة والكتلة الامريكية الغربية ، فكثير من أعضاء هذه الكتلة يؤيد الكتلة الامريكية الغربية ، وبعضها يعبر عن حياده بالامتناع عن التصويت،

ويبدو ذلك واضحا فى مسألة الحرب الكورية ، ومسألة تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة ٠

٢ ـ اذا وقع خلاف بين عضوين من أعضاء الكتلة نفسها كما هو الحال بين الهند وباكستان بخصوص كشمير ٠

ونرى من ذلك أن كتلة الدول الغربية والامريكية كانت تتمتع بأغلبية آلية فى الجمعية العامة للامم المتحدة الى جانب تمتعها بالمقاعد الدائمة فى المجالس المحدودة ٠ فلما تكونت الكتلة الاسيوية الافريقية فقدت الكتلة الامريكية الغربية هذه الاغلبية الآلية التى طالما تمتعت بها ٠

واذا كانت الكتلة الافريقية الآسيوية قد صار لها هذا الشأن فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فانها ماتزال الى الآن مهضومة الحق فى المجالس المحدودة كما يتضح ذلك فيما بعد ٠

(٢)

تمثيل الكتل الدولية في مجلس الأمن

مجلس الأمن هو أحد الفروع الرئيسية فى الأمم المتحدة • وهو الذى يتولى حفظ السلم والأمن الدوليين • ويتألف كما جاء فى المادة الثامنة والعشرين من الميثاق من أحد عشر عضوا من الامم المتحدة ، وجمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ، والولايات المتحدة الامريكية أعضاء دائمون فيه ،وتنتخب الجمعية العامة ستة أخرين من الامم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين ، ويراعى فى انتخابهم بوجه عام عاملان :

١ ـ مساهمتهم في حفظ السلم والأمن الدوليين ، وفى تحقيق الاهداف الاخرى للهيئة •

٢ ـ التوزيع الجغرافى العادل للأعضاء غير الدائمين بحيث تمثل فى المجلس مناطق العالم الكبرى الى جانب الدول الخمس العظمى •

وينتخب الاعضاء غير الدائمين لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد • على أنه فى أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين تم اختيار ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة ، وثلاثة لمدة سنتين على أن تكون الانتخابات بعد ذلك لمدة سنتين باطراد • والغرض من ذلك أن تكون العضوية فى المجلس متداولة بين أكثر عدد ممكن من الاعضاء وفى أسرع وقت مستطاع ، ولا يكون تغيير أعضاء المجلس غير الدائمين مرة واحدة كل سنتين ، بل تتغير دفعة منهم فى كل سنة ، وبذلك يتحقق شيء من الاستقرار فى تكوين المجلس واتجاهاته •

وتكوين المجلس على هذا الوضع قد قوبل بانتقادات ، بعضها موجه الى نظام المقاعد الدائمة ، وبعضها موجه الى نظام المقاعد غير الدائمة .

أما النوع الاول من الانتقادات فيمكن اجماله فيما يلى :

١ — الدول ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن ذكرت بأسمائها، وعلى ذلك فهى غير قابلة للتعديل الا بتعديل الميثاق . وكان عهد عصبة الأمم أفضل فى هذه الناحية لأنه خلا من عيب ذكر أسماء الدول ذات المقاعد الدائمة فى مجلس العصبة ، واكتفى بذكر كونها من الدول الرئيسية . ولذلك فانه حين امتنعت الولايات المتحدة عن الاشتراك فى العصبة لم يترتب على امتناعها سقوط النص أو تعديله.

٢ — عدد المراكز الدائمة فى مجلس الأمن جامد . بمعنى أنه غير قابل للزيادة أو للنقصان الا بتعديل الميثاق ، وهذا مخالف لطبيعة التطور ، فان قوة كل دولة معرضة للزيادة والنقص مع مرور الزمن واختلاف الأحوال ، فهناك دولة عظمى قد تصبح فى عداد الدول المتوسطة ، كما أن الدولة المتوسطة قد تصبح ذات نفوذ فى الشئون الخارجية يفوق كثيرا ما لاحدى الدول الكبرى ، فانجلترا وفرنسا مثلا من الدول التى ينطبق عليها ذلك الوصف بعد أن فقدت كل منهما مستعمراتها الاسيوية والافريقية ، وبعد أن كشف عدوانهما على مصر عن حقيقة قواتهما . بينما نرى الهند اصبحت ذات شأن كبير وقامت فى السنوات الاخيرة بدور هام فى الشئون الدولية وبخاصة فيما يمس منها الشئون الآسيوية الافريقية ، ولا ريب أنها بذلك جديرة بأن تصبح ذات مقعد دائم فى مجلس الامن لولا جمود نصوص الميثاق.

ان عهد العصبة ترك الباب مفتوحا أمام احتمالات المستقبل ، فنص على أن المجلس بموافقة الجمعية العامة له أن يعين من أعضاء العصبة من يشغل مركزا دائما فى المجلس ، فليت ميثاق الأمم المتحدة له مثل هذه المرونة .

أما النوع الثانى من الانتقادات فيمكن أن يلخص فيما يلى :

١ ـ عدد المراكز غير الدائمة فى مجلس الامن قد حدد تحديدا جامدا غير قابل للزيادة ، وهذا عيب له خطورته ، ويضاعفه أن الاعضاء الذين يشغلون تلك المراكز هم بمثابة وكلاء عن الدول المتوسطة والصغرى التى تتكون منها الاغلبية الساحقة من الأمم المتحدة ، فكان من المنطق ان يزيد عدد الأعضاء ذوى المراكز غير الدائمة فى مجلس الأمن بنسبة تزايد أعضاء الجمعية العامة ٠ فقد كان عدد أعضائها عند تكوين الامم المتحدة واحدا (خمسين دولة)ثم صدر الآن ٨١ دولة ، ومن المحتمل أن يزيد هذا العدد بعد أن يتم انضمام الدول التى لم تنضم مثل ألمانيا وكوريا ٠ وبعد أن تستقل الدول التى ينتظر تمتعها بهذا الاستقلال قريبا مثل نيجيريا ، والجزائر ، والملايو ٠ ومع زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة كل هذه الزيادة فان عدد أصحاب المقاعد غير الدائمة ظل كما هو منذ أنشئت تلك المنظمة الدولية ٠

ومن نتائج هذا الجمود العددى أن يزداد التنافس بين الاعضاء للفوز بهذه المراكز ، وهذا يؤدى الى التوتر فى علاقات أعضاء الامم المتحدة، والى عدم تمثيل الكتل الدولية تمثيلا عادلا يلائم مالكل منها من مكانة ومن أثر فى العلاقات الدولية ٠

٢ ـ التوزيع الجغرافى الذى على اساسه ينتخب أعضاء مجلس الامن غير الدائمين الذى وصف بأنه عادل ، هو فى حقيقة أمره غير عادل، بل انه ظالم لكتل دولية تمثل مناطق جغرافية شاسعة ، وهى التى لم تمثل تمثيلا صحيحا فى مجلس الامن ٠ **ويرجع هذا التوزيع الى أول انتخاب لأعضاء مجلس الامن وهو الذى تم فى لندن سنة ١٩٤٦ ، فقد اتفقت الدول الأعضاء وديا فيما بينها على توزيع المراكز غير الدائمة فى مجلس الامن توزيعا جامدا على النسق التالى :**

مقعدان لدول الكتلة الامريكية ـ مقعد لدول كتلة الكومنولث ـ مقعد لدول أوربا الشرقية ـ مقعد لدول أوربا الغربية ـ مقعد لدول الشرق الاوسط ٠

وقد أسفرت الانتخابات بناء على هذا عن النتائج التالية فى الاحدى عشرة سنة الاخيرة :

سنة ١٩٤٦	سنة ١٩٤٧	سنة ١٩٤٨	سنة ١٩٤٩
استراليا	استراليا	كنــدا	كنــدا
البرازيل	البرازيل	الأرجنتين	الأرجنتين
بولونيا	بولونيا	أوكرانيا	أوكرانيــا
مصــر	ســوريا	ســوريا	مصــر
المكسيك	كولومبيا	كولومبيا	كــوبا
هولنــدة	بلجيــكا	بلجيــكا	النرويج

سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٥١	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٥٣
الهنــد	الهنــد	باكستان	باكستان
أوكوادور	أوكوادور	شــيلى	شــيلى
يوغوسلافيا	يوغوسلافيا	اليــونان	اليــونان
مصــر	تركيــا	تركيــا	لبنــان
كــوبا	البــرازيل	البرازيل	كولومبيا
النرويج	هولندة	هولنــده	الدانيمرك

سنة ١٩٥٤	سنة ١٩٥٥	سنة ١٩٥٦	سنة ١٩٥٧
زيلندةالجديدة	زيلندةالجديدة	أستراليا	استراليا
البرازيل	البرازيل	كوبا	كوبا
تركيا	تركيا	يوغوسلافيا	الفليبين
لبنان	ايران	ايران	العراق
كولومبيا	البيرو	البيرو	كولومبيا
الدانيمرك	بلجيكا	بلجيكا	السويد

فلو جعلنا تقسيم المراكز غير الدائمة فى مجلس الامن حسب القارات لظهرت لنا النتائج الغريبة التالية فى مدى هذه السنوات العشر :

١ ـ القارة الافريقية لم تمثل فى مجلس الامن الا ثلاث سنوات هى سنة ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ولم تمثل فى باقى السنوات الاخرى .

٢ ـ القارة الاسيوية لم تمثل فى مجلس الامن الا عن طريق دول الكومنولث الاسيوية (استراليا ـ الهند ـ باكستان ـ زيلندة الجديدة) . ولم تكن ممثلة فيه سنة ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ وحرمت من التمثيل جميع الدول الاسيوية التى ليست من دول الكومنولث .

٣ ـ القارة الامريكية ـ ظل يمثلها عضوان فى كافة السنوات ، بل كانت فى سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ممثلة بثلاث دول : (كندا ـ الارجنتين ، كولمبيا ، ثم كوبا) وكندا وان تكن من دول الكومنولث فهى لاشك دولة أمريكية .

٤ ـ القارة الاوربية مثلها عضوان طول هذه المدة بانتظام

وأكثر من ذلك فان اتفاق لندن الودى الخاص بتوزيع المقاعد غير

الدائمة على كتل جغرافية وسياسية محدودة لم يحترم ٠ اذ انه كان يرمي الى تمثيل أوربا بعضوين أحدهما يمثل أوربا الشرقية والآخر يمثل أوربا الغربية ٠ ولكن لما انتهت عضوية أوكرانيا سنة ١٩٤٩ تقدمت روسيا البيضاء بترشيح نفسها ، غير أن الدول الغربية أيدت ترشيح يوغوسلافيا لهذا المقعد بعد ان ساءت العلاقات بينهما وبين الاتحاد السوفييتي ٠ وبذلك لم يكن للكتلة الاوربية السوفييتية في ممثل في مجلس الامن ٠ وكانت حجة الكتلة الغربية هي أن يوغوسلافيا تمثل أوروبا الشرقية جغرافيا وان كانت لاتمثلها سياسيا وابتداء من سنة ١٩٥٢ لم تمثل اوربا الشرقية ، وحلت اليونان محل يوغوسلافيا ، وأصبح للكتلة الاوربية الغربية مقعدان في المجلس خلافا لما يقضي به اتفاق لندن الودى ٠

وفي مؤتمر باندونج أعلنت الدول الافريقية الآسيوية انها غير ممثلة في مجلس الامن تمثيلا كافيا ، واتخذت في هذا قرارا جاءفيه:
« ورأى المؤتمر ان تمثيل بلاد المنطقة الأسيوية الأفريقية وفقا لمبدأ التقسيم الجغرافي العادل غير مناسب ، ويعرب المؤتمر عن وجهة نظره بأنه من الضروري فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين للبلاد الاسيوية الافريقية ، المستبعدة من الانتخاب ـ وفقا للترتيبات التي توصل اليها في لندن سنة ١٩٤٦ ـ ان تمكن من الاشتراك في مجلس الامن حتى تستطيع ان تساهم مساهمة فعالة اكبر في صيانة السلام والامن الدولي » ٠

ووفقا لهذا القرار تقدم اعضاء الكتلة الأفريقية الآسيوية في الدورة العاشرة بطلب ترشيح الفيليبين للمقعد الذي خصص لدول اوروبا الشرقية طبقا لاتفاق لندن ٠ وتقدمت يوغوسلافيا لمنافستها في هذا المقعد ٠ وكانت دول مؤتمر باندونج والولايات المتحدة تؤيد الفلبين ، اما مؤيدو يوغوسلافيا فهم أكثر الدول الغربية والكتلة السوفيتية وقد اعيد الانتخاب ستا وثلاثين مرة دون ان تفوز احداهما بالمقعد ، وأخيرا تقدمت بلجيكا باقتراح لحل وسط هو ان

تتبادل الدولتان هذا المقعد ففازت به يوغوسلافيا على ان يكون فى السنة التالية للفيلبين ٠

وتعقدت المسألة بازدياد عدد اعضاء الامم المتحدة بعد انضمام الست عشرة دولة دفعة واحدة فى الدورة العاشرة وانضمام خمس دول فى الدورة الحادية عشرة ، ويبدو هذا التعقيد بدراسة الجدول التالى :

الكتل الدولية	عدد الاعضاء	أصحاب المقاعد الدائمة	عدد المقاعد غير الدائمة
الكتلة الأمريكية	١٥	الولايات المتحدة	٢
الكتلة الأوربية الغربية	٢١	فرنسا	١
الكتلة الأوروبية السوفييتية	١٠	الاتحاد السوفييتى	١
كتلة الشرق الأوسط وأفريقية	١٧	———	١
كتلة الشرق الأقصى وآسيا	٦	الصين	—
كتلة دول الكومنولث	٩	انجلترا	١
المجموع :	٨١	٥	٦

ونستخلص من هذا الجدول ان كل كتلة دولية ممثلة بمقعد دائم وبمقعد غير دائم باستثناء الكتلة الامريكية التى تمثل بمقعدين غير دائمين ، ومجموعة دول الشرق الاوسط وافريقية التى ليس لها الا مقعد غير دائم ، ومجموعة دول الشرقالأقصى وآسيا التى ليسلها الا مقعد دائم ٠ فكأن الدو لالافريقية الاسيوية غير ممثلة تمثيلا عادلا٠

فالدول التى تمتعت بالعضوية حديثا من حقها ، ومن الواجب عليها ان تطالب بزيادة مقعد او مقعدين من مقاعد مجلس الامن غير الدائمة لتكون وقفا على الدول التى لا تمثل فى المجلس تمثيلا جغرافيا عادلا ٠

ومن العدل انه اذا اضيف الى مقاعد مجلس الامن غير الدائمة مقعد واحد فانه يخصص لمجموعة الشرق الاقصى وآسيا تصحيحاللوضع الناشىء من اتفاقيـــة لنـدن التى حرمتها حق التمتع بمقعـــد غير دائم • أما اذا اضيف مقعد آخر الى مقاعد مجلس الامن غير الدائمة فمن المحتمل ان تتنافس عليه كل من كتلة الشرق الاوسط وافريقية والكتلة الاوروبية الغربية وهما اكبر كتلتين من حيث عدد الاعضاء بعد الكتلة الامريكية •

وحين نمعن النظر في الجدول السابق يتبين لنا ان الكتلةالاوروبية الغربية تتمتع بمقعدين احدهما دائم تشغله فرنسا والآخر غيردائم اما كتلة الشرق الاوسط فمع كونها تمثل فى الواقع ثلاث كتل ، هى : الكتلة العربية ، والكتلة الافريقية ، ودول الشرق الاوسط غير العربية ، ومع انها أكثر دولا من الكتلة الاوروبية الغربية فانهـــا لا تتمتع الا بمقعد واحد غير دائم ، فتصحيحا للوضـــع الخاطىء وتحقيقا للعدالة يجب ان يكون هذا المقعد الجديد ، اذا وجـــد ، وقفا على دول الجامعة العربية التى هى قلب كتلة الشرق الأوســط وافريقية •

تلك الاعتبارات وغيرها جديرة بأن تكون موضـــع عناية الدول الاعضاء فى الامم المتحدة عامة ، وجديرة بأن تكون موضع دراســة وبحث من دول الكتلة الافريقية الاسيوية خاصة ، وان يتناولوها ان عاد البحث مرة اخرى فى زيادة المقاعد غير الدائمة فى مجلس الامن• اما اذا لم يتسن تعديل الميثاق لتحقيق تلك الزيادة فعليها ان تعمل على تعديل اتفاق لندن الودي لمحاولة اصلاح ما يتضـمنه من غبن للكتلة الافريقية الاسيوية •

(٣)

تمثيل الكتل الدولية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادى والاجتماعى هو احد الفروع الرئيسية من فروع الامم المتحدة وقد عهد اليه الاشراف على التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين جميع الدول الاعضاء ، واسندت اليه كافة الاعمال والوظائف التى يمكن ان تحقق هذا التعاون المنشود ٠

ويتألف هذا المجلس من ثمانية عشر عضوا من الامم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة بطريقة تكفل تحقيق شيء من الدوام والاستقرار فى المجلس ، لذلك فانه عند تكوينه انتخب ستة أعضاء لمدة سنة ، وستة آخرون لمدة سنتين ، والستة الباقون لمدة ثلاث سنوات ٠ وبعد ذلك تكون الانتخابات التالية لمدة ثلاث سنوات بالنسبة لجميع الاعضاء ٠ والغرض من ذلك ألا يتغير الثمانية عشر عضوا دفعة واحدة كل ثلاث سنوات ، بل يتم تغيير الاعضاء على ثلاث عضوا دفعة واحدة كل ثلاث سنوات ، بل يتم تغيير الاعضاء على ثلاث دفعات ٠ والدول التى تنتهى عضويتها يجوز اعادة انتخابها مباشرة ، على خلاف الوضع فى مجلس الامن الذى لا تجوز فيه اعادة انتخاب اعضائه غير الدائمين على الفور ، بل لا بد من مرور فترة من الزمن قبل اعادة انتخابهم ٠.

وتشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى يتميز عن تشكيل مجلس الامن من ناحيتين : فهو من ناحية لا يأخذ بمبدأ منح مقاعد دائمة للدول العظمى فى المجلس ، ومن ناحية أخرى لا يضع ضوابط خاصة لاختيار الاعضاء كالتوزيع الجغرافى العادل ، أو كون الدول المراد انتخابها صناعية ، أو ذات مستوى معين فى معيشتها ، أو غير ذلك مما قد يشترط فى اعضاء مجلس يهدف الى تدعيم التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الامم ٠

غير ان هاتين الميزتين نظريتان اكثر مما هما عمليتان ، فقد جرى التقليد على أن تنتخب الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الامن بطريقة دائمة ، بمعنى انه عندما تنتهى مدة عضويتها يعاد انتخابها فى الحال . فأصبحت هذه الدول كأنها ذات مقاعد دائمة فى هذا المجلس تبعا لمقعدها الدائم فى مجلس الامن ، ومن ناحية أخرى جرت الجمعية العامة فى انتخابات اعضاء المجلس على المحافظة على استمرار تمثيل مختلف اقاليم العالم وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافى العادل . **وكان التوزيع الجغرافى لاعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد تم فيما بين سنة ١٩٤٦ ، وسنة ١٩٥٦ على النسق التالى :**

ستة مقاعد أو خمسة لدول أمريكا ، منها أربعة لدول أمريكا اللاتينية ، ومقعد أو مقعدان لدول امريكا الجنوبية ، وسبعة مقاعد لدول اوروبا ، منها اربعة لدول اوروبا الغربية وثلاثة لدول اوروبا الشرقية ، ومقعد او مقعدان لدول الشرق الاوسط وافريقية ، والمقاعد الباقية بعد ذلك لدول الشرق الاقصى وآسيا ، وهى ثلاثة مقاعد أو أربعة .

وقد اخذ على هذا التوزيع انه غير عادل ، لانه لا يمثل الكتل الدولية المختلفة تمثيلا صحيحا او دقيقا . وقال فى هذا الصدد مندوب مصر فى الدورة الخامسة للجمعية العامة :

« ان سبعة من اعضاء المجلس يمثلون الدول الاوربية (أى مايزيد على الثلث ويقرب من نصف الاعضاء) وان ثلاثة يمثلون دول امريكا الشمالية (أى بنسبة ١٠٠ ٪ من دول هذه القارة) وان ثلاثة يمثلون جمهوريات أمريكا اللاتينية وامريكا الوسطى البالغ عددها عشرين جمهورية وان اربعة يمثلون الدول الآسيوية التى يزيد عدد سكانها على ٦٠ ٪ من سكان العالم ، وان استراليا ونيوزيلندا تتبادلان بدون انقطاع التمثيل فى هذا المجلس . ويزيد سوء توزيع

القاعد بين العالم وضوحا ان بلاد الشرق الأوسط لا ممثل لهـا فى المجلس ، وان القارة الافريقية لا تمثلها الا دول أوروبية بطـريق غير مباشر ويتناول الاشراف بعض المستعمرات » •

وللحكم على تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى مـدى السنوات العشر الماضية يجب ان نقارن بين عدد المقاعد التى نالتها كل كتلة من هذه الكتل الدولية وبين المقاعد التى كان يجب ان تكون من نصيب هذه الكتل اذا نظرنا الى عدد الدول التى تتكون منهـا كل كتلة دولية بالنسبة الى عدد المقاعد المخصصة لها ثم قارنا بين تلك النسبة ونسبة عدد مقاعد المجلس عامة • وتتضح تلك المقارنة بالجدول التالى :

الكتل الدولية	عدد اعضائها	نسبة عدد اعضائها الى عددمقاعدالمجلس	التوزيع سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٦
لكتلة الأمريكية	٢٢	٦ر٦	٥ أو ٦
الكتلة الأوروبية الغربية	١٠	٣	٤
الكتلة الأوروبية السوفييتية	٦	١ر٨	٣
كتلة الشرق الأوسط وأفريقيا	١٣	٣ر٩	١ أو ٢
كتلة الشرق الأقصى وآسيا	٩	٢ر٧	٣ أو ٤
المجموع	٦٠	١٨	١٨

ومن الجدير بالملاحظة ــ كما أسلفنا ــ أن هــذه الكتل الدوليـة لاتعبر كلها تعبيرا صادقا عن قيام وحدة سياسـية بين أعضـائها • فاذا كانت الكتلة الامريكية والكتلة الأوربية بشقيها تعبر كل منهما عن تضامن اقليمى وسياسى أكيد بين أعضائها بحيث يمكن أن يقال أن الذين يمثلونها فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى يعتبرون بمثابة

وكلاء عنها ، فان هذا لايصدق على مجموعة الشرق الاوسط وافريقيا ولا على مجموعة الشرق الأقصى وآسـيا • فالاولى منهما تجمع الى جانب الدول العربية والافريقية دولا بعيدة عنها كل البعد مثـل اسرائيل واتحاد جنوب افريقية وتركيا • والثانية منهما تجمع زيلندة الجديدة واستراليا ، وهما وان كانتا من دول الشرق الاقصى جغرافيا فهما من الانجلو سكسونيين عنصرا وسياسـة • كما تجمع أيضـا الصين الوطنية التى لا تمثل فى الواقع الا نحو جزء من أربعين من سكان الصين •

وعلى كل فان الجدول السالف يمكن أن يستنبط منه مايلى :

١ ـ لكل من مجموعة أوربا الشرقية والغربية مقعد زائدعما تستحق

٢ ـ مجموعة الشرق الاوسط وافريقية تستحق نسبيا أربعة مقاعد تقريبا غير أنها لم تظفر الابمقعد واحد وأحيانا تظفر بمقعدين•

٣ ـ مجموعة الشرق الاقصى وآسيا لها النسبة التى تسـتحقها من حيث العدد ، غير أن استراليا ظلت عضوا فى المجلس ست سنوات ونيوزيلندة ظلت ثلاث سنوات فكأن باقى المجموعة التى تمثل الشرق الاقصى وآسيا فعلا لم تنل الا مقعدين أو ثلاثة مقاعد

فالدول الاوربية فازت بمقاعد اكثر مما تستحق ، وكان هذا على حساب المجموعة الافريقية الاسيوية التى لم تمثل تمثيـلا عادلا فى هذا المجلس •

وقد يعترض على هذا الجدول بأن الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الامن تتمتع بمقاعد شـبه دائمة فى المجلس الاقتصـادى والاجتماعى ، لذلك يجب ألا تدخل فى حسبان المجموعات ، والاولى أن تكون النسبة على أساس أن عدد مقاعد المجلس ثلاثة عشر مقعدا ، لا ثمانية عشر • فاذا تمشينا مع هذا الرأى وحسبنا نسبة عـدد الاعضاء الى عدد المقاعد على أنها ثلاثة عشر تكون النسب على الوجه التالى :

الكتل الدولية	عدد اعضائها	نسبة عدد اعضائها الى عدد مقاعد المجلس	التوزيع بين سنتي ١٩٤٦ و١٩٥٦
الكتلة الامريكية	٢١	٤ر٩	٤ أو ٥
الكتلة الاوربية الغربية	٨	١ر٩	٢
الكتلة الأوربية السوفييتية	٥	١ر٢	٢
كتلة الشرق الاوسط وافريقية	١٣	٣ر١	١ أو ٢
كتلة الشرق الاقصى وآسيا	٨	١ر٩	٢ أو ٣
المجموع	٥٥	١٣	١٣

ويستخلص من هذا الجدول المعدل أنه لايوجد فرق كبير بين النسبة الحسابية التى تستحقها كل مجموعة من مقـــاعد المجلس وبين عدد المقاعد الذى أعطى فعلا لكل مجموعة فيما بين سـنة ١٩٤٦ وسـنة ١٩٥٦ • فما زالت أوربا بشقيها تفوز بمقاعد أكثر مما تستحق ، وما زالت المجموعة الافريقية والمجموعة الاسيوية غير ممثلتين تمثيـــلا يتمشى مع ماتستحقانه فعلا حسب عدد أعضائهما •

وقد يقـــال أنه قد طرأ جديد يدعو الى اعادة النظر فى الجـدولين السالفى الذكر ، اذ قد انضمت الى الامم المتحدة ٢١ دولة تنتمى الى كتل دولية متنوعة ، وبذلك تكون النسبة الحســابية التى تستحقها كل مجموعة قد تغيرت • ولكن اذا لاحظنـا أن من بين هـذه الدول التى قبلت ست دول تنتمى الى مجموعة أوربا الغربية ، وأربعة تنتمى الى مجموعة أوربا الشرقية ، وست دول الى مجموعة الشرق الاوسط وافريقيا ، وخمس دول الى مجموعة الشرق الاقصى وآسيا ، اذا لاحظنا ذلك نصل الى أن تلك الزيادة لم تغير فى الواقع من النتــائج التى يوصلنا اليها الجدولان الســـابقان على وجه التقريب كما يتبين من الجدول التالى :

الكتل الدولية	عدد اعضائها	نسبة عدد اعضائها الى عدد مقاعد المجلس	التوزيع بين سنتى ١٩٤٦، ١٩٥٦
الكتلة الامريكية	٢٢ + صفر = ٢٢	٤ر٨	٥ أو ٦
الكتلة الاوربية الغربية	١٠ + ٦ = ١٦	٣ر٥	٤
الكتلة الاوربية السوفييتية	٦ + ٤ = ١٠	٢ر٢	٣
كتلة الشرق الاوسط وافريقيا	١٣ + ٦ = ١٩	٤ر٢	٣ أو ٢
كتلة الشرق الاقصى وآسيا	٩ + ٥ = ١٤	٣ر١	٣ أو ٤
	٦٠ + ٢١ = ٨١	١٨	١٨

فالنتيجة واحدة وهى أن أوروبا ما زالت ممثلة بمقاعد أكثر مما تستحق على حساب أفريقيا وآسيا .

ومما قد يؤخذ على الجداول السابقة أنها لا تقوم على أسس واقعية ، وانما أساسها تعداد دول كل مجموعة جغرافية ممثلة فى المجلس ، على اساس ان هذه الدول متساوية ، الا أنه ما دام الأمر ليس كذلك ، وما دامت الدول غير متساوية فى عدد السكان ، وفى أنتاج المواد الأولية ، وفى درجة التصنيع ، والرقى الاجتماعى فلابد من اتخاذ معيار آخر يشكل المجلس بمقتضاه . ومما يدعو أيضا الى نبذ المعيار العددى والبحث عن معيار آخر أن المجلس يشرف على التعاون الاقتصادى والاجتماعى للدول ، ويعمل على تنميته والنهوض به ، فلكى يتيسر له أداء تلك المهمة يحسن أن يقوم تشكيله على معيار اقتصادى واجتماعى ، لا على معيار عددى أو حسابى .

وقد نوقشت تلك الآراء طويلا فى مؤتمر سان فرنسيسكو ، وتقدمت أثناء ذلك فرنسا بطلب تخصيص مقاعد دائمة للدول التى يكون لها شأن عظيم من الوجهة الاقتصادية . غير أن الآراء لم تتفق بشأن المقياس الذى يعرف به قدر الامم من حيث القوة الاقتصادية: أيكون المقياس المعول عليه فى ذلك هو المساحة أم الدخل القومى ، أم الثروة ، أم عدد السكان ، أم الميزانية ، أم التجارة الخارجية ؟ وقد اعترضت مصر على ذلك لأن الدول الصغرى تستطيع أن تعاون فى حل المشاكل التى تعرض على المجلس معاونة قد تتجاوز درجتها بين الدول ، هذا الى أن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية ليست أقل شأنا من الاعتبارات الاقتصادية .

وكيفما كان الامر فان اتخاذ عدد السكان مقياسا لتوزيع المقاعد بين الدول فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هو خير معيار لأنه يجمع بين الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية وبه نستطيع أن نعرف مدى توازن التوزيع الذى قام عليه المجلس فيما بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٦ ، ويتضح ذلك من الجدول الآتى :

الكتل الدولية	عدد سكانها	نسبة عدد السكان الى عدد مقاعد المجلس	التوزيع بين سنتى ١٩٤٦ و ١٩٥٦
الكتلة الأمريكية	٣٤٨ر٣١١ر٠٠٠	١ر٤	٤ أو ٥
الكتلة الأوروبية	٤٠٨ر٠٨١ر٠٠٠	٤ر٩	٧
كتلة الشرق الأوسط وافريقية	١١٩ر١٨٠ر٠٠٠	١ر٤	١ أو ٢
كتلة الشرق الأقصى وآسيا	٦٣٠ر٥٧١ر٠٠٠	٧ر٥	٣ أو ٤
المجمـــوع	١ر٥٠٦ر١٤٨ر٠٠٠	١٨	١٨

ويلاحظ على هذا الجدول أننا لم نحسب فى مجموعة الشرق الأقصى وآسيا عدد سكان الصين الشعبية وهو نحو ٥٠٠ مليون نسمة ، بل اكتفينا بسكان الصين الوطنية (فرموزا) لأنها الممثلة فى المجلس ، ومع هذه الملاحظة يمكن أن نستنبط ما يلى :

١ – الكتلة الأمريكية ممثلة فى بعض السنوات بمقعد يزيد عما تستحقه •

٢ – الكتلة الأوروبية بشقيها ممثلة أثناء العشر سنوات بمقعدين أكثر مما تستحق •

٣ – مجموعة الشرق الأوسط وأفريقية ، ممثلة تمثيلا ملائما لعدد سكانها ، ولكن يعتبر تمثيلها واقعا بأقل مما تستحق اذا نظرنا الى عدد الدول المكونة لمجموعتها ، ويرجع ذلك الى قلة سكان تلك الدول •

٤ – الكتلة الآسيوية مع عدم حسبان سكان الصين فيها ، تستحق سبعة مقاعد مع أنها لم تمثل خلال العشر سنوات الماضية الا بمقعدين أو ثلاثة • أما اذا حسبنا سكان الصين الشعبية فان الظلم سيكون أشد وضوحا ، وأجدر أن يعالج بحزم وشجاعة •

ونستخلص من كل ذلك أنه اذا كانت أوربا ممثلة بمقعدين زيادة عما تستحق فذلك على حساب الشرق الأقصى وآسيا لا على حساب الشرق الأوسط وأفريقية اللذين تتعدد دولهما وتتسع مساحة أقاليمهما ولكنهما ما زالتا فعلا مناطق فقيرة بالسكان •

وأخيرا ، قد يؤخذ على الجداول السابقة بوجه عام أنها سواء أقامت على عدد دول كل كتلة دولية ، أم على عدد سكانها فانها لا تدخل فى حسبانها أهم ناحية يجب على المجلس أن يعنى بها ، وهى ناحية التخلف الاقتصادى والاجتماعى • والأولى أن يشكل المجلس بصورة تجعل الدول المتخلفة ممثلة فيه تمثيلا عادلا لتتمكن من علاج تخلفها وتنمية اقتصادياتها ، ورفع مستوى المعيشة بين

سكانها ، **فاذا تكون المجلس من دول صناعية فقط فانها ستعمل بلا نزاع على توجيه أعمال المجلس الى ما فيه مصلحتها ، ومن ذلك الحد من تصنيع الدول المتخلفة لتحمي بذلك اقتصادياتها من منافسة الصناعات الجديدة الناشئة** ، ولهذا تقدم بعض المصلحين باقتراح توزيع مقاعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى على أساس درجة نمو الدول اقتصاديا واجتماعيا ٠ وهناك من رأى تقسيم المجلس على غرار مجلس الوصاية تقسيما ثنائيا يتخصص به نصف المقاعد للدول المتخلفة والنصف الباقى للدول المتقدمة ، ولتيسير عمل المجلس وللتخلص مما قد يدور بين الفريقين المتضادين يقسم المجلس الى ثلاث مجموعات : الأولى للدول المتقدمة ، والثانية للمتوسطة ، والثالثة للدول المتخلفة ، على أن يكون المعيار الذى تقوم عليه تلك المجموعات الثلاث هو الدخل الفردى السنوى لكل مواطن من دول هذه المجموعات ، فاذا كان متوسط دخل الفرد أكثر من ٤٠٠ دولار فى السنة اعتبرت الدولة متقدمة ، واذا كان الدخل يتراوح بين ٢٠٠ و٤٠٠ دولار اعتبرت الدولة متوسطة ، فاذا قل دخل الفرد عن مائتى دولار اعتبرت الدولة متخلفة ٠

ولمعرفة مدى توازن التوزيع الذى قام عليه المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى السنوات العشر الماضية مع معيار النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الدول الأعضاء فى المجلس ، عمد بعض الخبراء الى التحليل الآتى :

(ا) قسمت الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة الى ثلاث مجموعات حسب دخلها الفردى سنة ١٩٤٩ ، فظهر أن الدول التى يبلغ دخل الفرد فيها أكثر من ٤٠٠ دولار عددها ١٣ دولة ، والدول التى دخل الفرد فيها يتراوح بين ٢٠٠ و٤٠٠ دولار عددها ١١ دولة ، والدول المتخلفة عددها ٣٦ دولة ٠

(ب) وزعت مقاعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى على أساس

نسبة عدد الدول الداخلة فى كل مجموعة على عـدد مقاعد المجلس الثمانية عشر

(ج) وزعت مقاعد المجلس فى العشر سنوات الماضية على أساس هذه المجموعات الثلاث ثم أخذ متوسط مقاعد كل مجموعة فى هذه المدة فظهرت النتائج التى يوضحها الجدول الآتى :

المجموعة حسب النمو الاقتصادى والاجتماعى	عـدد أعضائها	نسبة عدد اعضائها الى عدد مقاعد المجلس	متوسط التوزيع بين سـنتى ١٩٤٦ و ١٩٥٦
مجموعة الدول المتقدمة	١٣	٩ر٣	٥ر٦
مجموعة الدول المتوسطة	١١	٣ر٣	٤
مجموعة الدول المتخلفة	٣٦	٨ر١٠	٥ر٧
المجموع	٦٠	١٨	١٨

ونستخلص من هذا الجدول :

١ ـ أن الدول التى استكملت نموها الاقتصادى والاجتماعى ، وهى الدول المتقدمة ـ منحت فى العشر سنوات الماضية أكثـر من مقعدين تقريبا زيادة عما تستحق ٠

٢ ـ أن الدول ذات الدخل الفردى المتوسط اذا كان تمثيلهـا فيما بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٦ قريبـا من عدد المقـاعد التى تستحقها وفقا للضابط الذى اتبع فى هذا الجدول فانهـا ممثـلة بأكثر مما تستحق بنحو مقعد تقريبا ٠

٣ ـ الدول المتخلفة غير ممثلة تمثيلا كافيا ، اذ سلبت منها ثلاثة مقاعد أعطيت للمجموعتين الأخريين ٠

واذا اضفنا الى كل هذا أن دول المجموعة الافريقية والآسيوية تعتبر من مجموعة الدول المتخلفة وجدنا أن كافة الضوابط التى استخدمت فى الجداول السالفة الذكر لمعرفة درجة توازن تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى العشر سنوات الماضية تؤيد كلها أن الدول الافريقية والآسيوية غير ممثلة تمثيلا عادلا فى هذا المجلس •

وقد أخذ أيضا على تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى قلة عدد أعضائه • ومنذ مؤتمر سان فرنسسكو أثارت الوفود ذلك ومنها الوفد المصرى الذى تقدم باقتراح زيادة عدد أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى ٢٤ عضوا ، على أن يراعى تمثيل مناطق العالم المهمة فيه ، ونوقش هذا الاقتراح ولم يجد تأييدا •

وقد أثبتت تجارب السنوات العشر الماضية أن الاقتراحات التى قصد بها الى زيادة أعضاء المجلس كانت فى محلها ، لأن الاحصاءات من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٦ تدل على أنه لم يشترك فى هذا المجلس الا ٣٨ دولة مع أن دول الأمم المتحدة كانت ٦٠ دولة وأصبحت اليوم ٨١ دولة ، والثمانى والثلاثون دولة التى اشتركت فى المجلس فى العشر السنوات الماضية يمكن تقسيمها الى أربع فئات :

أولا — الدول الخمس الكبرى ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن، والتى أعيد انتخابها بصفة مستمرة طول هذه المدة •

ثانيا — خمس دول أعيد انتخابها ثلاث مرات وهى : بلجيكا ، وكندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والهند ، ويوغوسلافيا •

ثالثا — خمس عشرة دولة انتخبت مرتين وهى : الارجنتين ، وأستراليا ، والبرازيل ، وشيلى ، وكوبا ، ومصر ، واليونان ،

ولبنان ، وهولندة ، والنرويج ، وباكستان ، وبيرو ، وبولونيا ، وفنزويلا •

رابعا ـ ثلاث عشرة دولة انتخبت مرة واحدة وهى : روسيا البيضاء ، وكلومبيا ، والدانيمرك ، وجمهورية الدومينيك ، والاكوادور ، وأندونيسيا ، وايرآن ، والمكسيك ، وزيلنده الجديدة ، والفيليبين ، والسويد ، وأوكرانيا ، وأورجواى •

وتدل الاحصاءات أيضا على أن الثمانى عشرة دولة التى يتألف منها المجلس تمثل ٣٦ ٠/٠ من أعضاء الامم المتحدة عند قيام المنظمة الدولية ، ولو احتفظنا الآن بنفس النسبة لوجب ان يتكون المجلس من ٢٧ دولة أو أكثر •

وأنصار فكرة زيادة مقاعد المجلس يتقدمون باحصاء طريف يؤيدون به وجهة نظرهم فيقولون : لو استبعدنا المقاعد الخمسة الموقوفة باستمرار على الدول الكبرى لوجدنا أن باقى دول الأمم المتحدة لا يتاح لكل دولة منها أن تمثل فى المجلس الا مرة كل ١٦ سنة على أساس أن العضوية فى المجلس ثلاث سنوات ، وعلى افتراض أنه لا يجوز تجديد انتخاب من تنتهى مدة عضويته •

غير أن الذين يعارضون فى زيادة المقاعد يقولون أنه من مستلزمات حسن سير العمل فى المجالس الدولية أن يكون عدد الأعضاء محصورا فى أقل عدد ممكن ، ويقولون ان هذا المجلس المحدودة مقاعده أكثر عددا من غيره ، فهو يزيد عن مجلس الأمن سبعة أعضاء ، وعن مجلس الوصاية أربعة أعضاء ، وعن محكمة العدل الدولية ثلاثة أعضاء • ويضيفون الى ذلك أن أعضاء الأمم المتحدة الذين يرغبون الاشتراك فى مداولات المجلس عندما تبحث أية مسألة تعنيهم يجوز لهم أن يشتركوا بناء على أحكام المادة ٦٩ من ميثاق الأمم المتحدة ، ويزيدون على ذلك أن المجلس فيه ثمانى لجان موضوعية تتضمن ١٣٢

فعلا تستطيع الدول غير الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تشترك فيها ، وأخيرا يقولون : ان هذا المجلس ، على خلاف غيره من المجالس المحدودة ، مفتوح في الواقع لكافة الدول ، اذ ليس فيه مراكز دائمة وأخرى غير دائمة ، ففرصة العضوية متاحة لمن تهيئه ظروفه لها •

ومع ذلك فان الدول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية متمسكة بضرورة زيادة المقاعد في المجلس لتصحيح أوضاع تمثيلها فيه تمثيلا يتمشى مع النصيب الذى ترى أنها تستحقه • ومن المحتمل أن تعالج تلك القضية في الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، اذ أن ٢١ عضوا جديدا سيكون اشتراكهم في معركة الحصول على المقاعد عاملا قويا في التنافس والدعوة الى زيادة عدد المقاعد • وسواء **زاد عدد المقاعد أم لم يزد فالذى تقتضيه العدالة وتوحى به المصلحة العامة أن تنال الكتلة الافريقية الآسيوية نصيبها الذى تستحقه من مقاعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى حتى تستطيع أن تساهم فى قضية التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية عامة وشئون مناطقهم خاصة • فمستقبل الرقى الاقتصادى والاجتماعى فى السنين المقبلة متوقف على تنظيم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة • والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بوضعه الحاضر لا يمكن أن يحقق رسالته فى ذلك على وجه كامل مادامت افريقية وآسيا بوضعهما الحديث غير ممثلتين فيه تمثيلا عادلا •**

(٤)

تمثيل الكتل الدولية في مجلس الوصاية

مجلس الوصـاية هو أحد الفروع الرئيسـية فى الامم المتحدة ، ووظيفته الاشراف على بعض الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى التى وضعت تحت اشراف الامم المتحدة • ومع أهمية وظيفة هذا المجلس فانه لا يشرف الا على جزء يسير من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى اذ أن سكانها نحو ثمانية عشر مليونا بينما سكان الاقاليم الاخـرى التى لا تتمتع بالحكم الذاتى ولا تدخل تحت نظام الوصـاية يبلغون نحو مائتى مليون نسمة • فكأنه لا يشرف الا على نحو عشر الشعوب التى لم تتمتع بعـد بالحـكم الذاتى • وفى ذلك أضـعاف لأهمية هذا المجلس •

ولا يغيب عن البال أن الاقاليم الموضوعة تحت اشرافه مآلهـا أن تتمتع بالحكم الذاتى يوما ما ، ثم بالاستقلال ، وتخرج بذلك من دائرة اختصاصه ، وبهذا تأخذ المهام المسندة اليه فى الزوال حتى تزول الأسباب التى من أجلها يعمل فيصبح غير ذى موضوع •

غير أن هناك مجالا لبقاء هذا المجلس واستمراره فى أداء وظيفته ، ذلك أن المادة ٧٧ من الميثاق تقول « ان نظام الوصـاية يطبـق على الأقاليم التى كانت فيما مضى تحت انتداب عصبة الامم ، والاقاليم التى اقتطعت من الدول الأعداء بسبب الحرب العالمية الثانية (ايطاليا واليابان) ، والاقاليم التى تضعها فى الوصاية ، بمحض اختيارها ، دول مسئولة عن ادارتها » •

ومن هذا يتبين أن نظام الوصاية يمكن أن يطبق على أى اقليم غير متمتع بالحكم الذاتى وان الاقاليم التى وضعت فعلا بحكم هـذه المادة

تحت الوصاية انما كان تعيينها بسبب صلاحيتها لهذا النظام وقت قيام الامم المتحدة ·

ولم يحدث منذ قيام الامم المتحدة أن دولة ذات مستعمرات طلبت وضع أى اقليم تشرف عليه تحت الوصاية ، ولكن ذلك لا يمنع أن الظروف الدولية تدعوها الى ذلك مستقبلا طائعة أو مرغمة ، وبذلك يتمكن المجلس من الاستمرار فى أداء رسالته وهى اخراج الاستعمار من كونه علاقة ثنائية غير متكافئة الى علاقة تدويل ، ثم الى تصفيته نهائيــا ·

ويتألف مجلس الوصاية من ثلاث فئات من الأعضاء :

(أ) الأعضاء الذين يتولون ادارة أقاليم مشمولة بالوصاية ·

(ب) الأعضاء المذكورون بالاسم فى المادة ٢٣ من الميثاق الــذين لا يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية أى الدول الكبرى الخمس ·

(جـ) الأعضاء الآخرون الذين تتم بهم المساواة فى العدد داخل المجلس بين الأعضاء الذين يتولون ادارة أقاليم مشمولة بالوصــاية والأعضاء الذين لا يتولون تلك الادارة وهؤلاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ·

(أ) الفئة الأولى : الأعضاء الذين يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية :

عدد هؤلاء الأعضاء فى الوقت الحاضر سبعة ، وهم : أســتراليا وبلجيكا وفرنسا ونيوزيلنده وانجلترا والولايات المتحدة وايطاليا ·

والاشتراك فى عضوية المجلس تبعا للانتماء الى هذه الفئة رهــن بعقد اتفاقات الوصاية التى تبرم بين الدول القائمة بالاشراف عــلى

الأقاليم وبين الأمم المتحدة ، ولذلك لم تستطع الجمعية العامة تكوين المجلس الا خلال القسم الثاني من دورتها الأولى بعد أن وافقت في ديسمبر سنة ١٩٤٦ على اتفاقات الوصاية التي قدمت اليها ونتيجة لذلك أصبحت الدول التي تنتمي الى هذه الفئة خمس دول فقط وهي : أستراليا وبلجيكا وفرنسا ونيوزيلنده وانجلترا . ثم انتقلت الولايات المتحدة من الفئة الثانية الى هذه الفئة لأنها كانت عضوا دائما في مجلس الامن لا تتولى ادارة اقليم مشمول بالوصاية ثم أصبحت على أثر قرار ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ دولة تشرف على أقاليم مشمولة بالوصاية وهي جزائر ماريان ، ومرشال ، وكارولين وبذلك أصبحت الدول التي تنتمي الى الفئة الأولى ست دول .

وحين وافقت الجمعية العامة على اتفاق الوصاية الخاص بوضع الصومال تحت الادارة الايطالية بموجب قرار ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أثيرت مسألة تمثيل هذه الدولة في المجلس لأنها لم تكن حينئذ عضوا في الامم المتحدة ، وقد وافق المجلس على أن تكون لايطاليا حق حضور اجتماعاته ، وحق الاشتراك في مناقشاته ، وتقديم مشروعات الاقتراحات دون أن تتمتع بحق التصويت . وعندما قبلت ايطاليا في الأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أصبحت عضوا في المجلس فوصل عدد أعضاء الفئة الأولى الى سبعة . وستنتهي الادارة الايطالية على أقاليم الصومال في آخر سنة ١٩٦٠ ليتمتع بالاستقلال وعندئذ تنتهي عضوية ايطاليا من المجلس ويعود عدد أعضاء الفئة الأولى الى ستة .

وليس هناك احتمال في زيادة أعضاء هذه الفئة مالم تقبل بعض الدول المشرفة على مستعمرات ان تضعها ، بمحض اختيارها ، تحت نظام الوصاية ، او تقهرها الظروف الدولية على ذلك . والدول التي تشرف على اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي وليست اعضاء في المجلس هي : هولنده والبرتغال واسبانيا واتحاد جنوب افريقية ، فاذا قبلت

هذه الدول وضع مستعمراتها تحت نظام الوصاية فان اعضاء الفئة الاولى سيزداد عددهم فيبلغ أحد عشر عضوا ٠

(ب) الفئة الثانية – الأعضاء الدائمون فى مجلس الامن الذين لا يتولون ادارة أقاليم مشمولة بالوصاية :

حين تكون هذا المجلس كان عدد اعضاء تلك الفئة ثلاثة هى : الاتحاد السوفييتي والصين والولايات المتحدة ، وعندما وافق مجلس الامن على اتفاق الوصاية الخاص بجزائر المحيط الهادى خرجت الولايات المتحدة من هذه الفئة وانضمت الى الفئة الاولى كما اسلفنا، وأصبح اعضاء الفئة الثانية اثنين ٠ وليس هناك احتمال فى تغيير عدد اعضاء هذه الفئة مالم يحدث تعديل فى الميثاق نفسه ٠

(ج) الفئة الثالثة – الأعضاء المنتخبون :

يختلف عدد اعضاء تلك الفئة باختلاف عدداعضاء الفئتين السابقتين لان انتخابهم فى المجلس انما هو للمساواة بين الاعضاء الذين يقومون بالاشراف علىأقاليم مشمولة بالوصاية والاعضاء الذينلا يتولونتلك الادارة ٠ ونتيجة لهذا كان عدد الاعضاء المنتخبين عند تكوينالمجلس اثنين هما : المكسيك والعراق ٠ ولما خرجت الولايات المتحدة من الفئة الثانية لتنضم الى الفئة الأولى زاد عدد هؤلاء الأعضاء ووصل الى اربعة لتتم المساواة المطلوبة ،وعندما انضمت ايطاليا الىالفئة الأولى زادعدد الاعضاء المنتخبين فبلغ خمسة ٠ وبهذا كله صار عدد اعضاء مجلس الوصاية اربعة عشر عضوا ٠

ومدة عضوية المنتخبين ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وقد وزعت مقاعدهم فيما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٦ علىالوجه التالى :

مقعدان للكتلة الامريكية ومقعد لمجموعة الشرق الاوسط وافريقية، ومقعد لمجموعة الشرق الاقصى وآسيا، وبانضمام ايطاليا الى الامم المتحدة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ زاد عدد مقاعد المنتخبين مقعدا للمحافظة على التوازن وخصت بهذا المقعد مجموعة الشرق الاوسط واسيا فأصبح لهذه المجموعة مقعدان .

وهذا التوزيع تنقصه العدالة ، ويقع الظلم فيه على مجموعة الشرق الاوسط وافريقية كما يبدو من دراسة الجدول التالى :

الكتل الدوليــــة	عدد أعضائها	عدد الدول المنتمية الى هذه الكتل والممثلة فى مجلس الوصاية			
		الفئــة الأولى	الفئــة الثانية	الفئــة الثالثة	المجموع
الكتلة الأمريكية	٢١	١	—	٢	٣
الكتلة الاوروبية الغربية	١٥	٣	—	—	٣
الكتلة الاوروبية الشرقية	١٠	—	١	—	١
كتلة الشرق الاوسط وأفريقية	١٧	—	—	١	١
كتلة الشرق الاقصى وآسيا	٩	—	١	٢	٣
كتلة الكومنولث	٩	٣	—	—	٣
المجموع	٨١	٧	٢	٥	١٤

وتدل دراسة هذا الجدول على انمجموعة الشرق الاوسطوافريقية تتمتع بأقل نصيب من مقاعد هذا المجلس بنسبة عدد اعضائها ٠ والمقاعد التى يجب ان تخصص لها لاصلاح هذا الغبن لا تأتى من مقاعد الفئة الاولى ، ولا من مقاعد الفئة الثانية الا اذا عدل النظام الذى يتشكل المجلس بموجبه ولا يتم ذلك الا بتعديل الميثاق ، فلا سبيل الى تحقيق العدل الا عن طريق اعادة توزيع مقاعد أعضاء الفئة الثالثة باعطاء مقعد ثان لمجموعة الشرق الاوسط وافريقية يؤخذ من مقاعده المجموعة الامريكية او من مجموعة الشرق الاقصى وآسيا ٠

والى جانب الاعتبارات الرقمية توجد اعتبارات اخرى سياسية وجغرافية تدعو الى ضرورة اعطاء مقعد آخر لمجموعة الشرق الاوسط وافريقية وهذه الاعتبارات هى **ان كافة الاقاليم المشمولة بالوصاية تقع فى افريقية ، ما عدا نارو ، وغينيا الجديدة ، وساموا الغربية٠ ويربط بين تلك الاقاليم ودول مجموعة الشرق الاوسطوافريقية اواصر قوية من الجوار ، والتراث المشترك ، والمصلحة المتبادلة ، وذلك مما يجعل مصر ، أو الحبشة ، او السودان او غانا او ليبريا اولى ان يتاح لواحدة منها مقعد فى مجلس الوصاية من دول الكتلة الامريكية البعيدة عن فهم المشكلات الافريقية ، والفكر الافريقى فهما جيدا كما تفهمه أية دولة من هذه الدول الافريقية الصميمة ٠**

فاذا كان تقسيم المجلس تقسيما ثنائيا قد اقيم لحكمة ، هى تحقيق التوازن داخله بين الدول ذوات المصالح الاستعمارية ، والدول التى لا مصالح لها من هذا القبيل ٠ فان توزيع المقاعد المخصصة للدول التى لا تشرف على أقاليم مشمولة بالوصاية كان توزيعا غير عادل أفقد التوازن حكمته التى رمى اليها المشرع ، اذ أن الدول الاقرب تحقيقا لايجاد هذا التوازن قد غبنت بناء على هذا التوزيع الجغرافى الذى سارت عليه حتى اليوم انتخابات مجلس الوصاية ٠

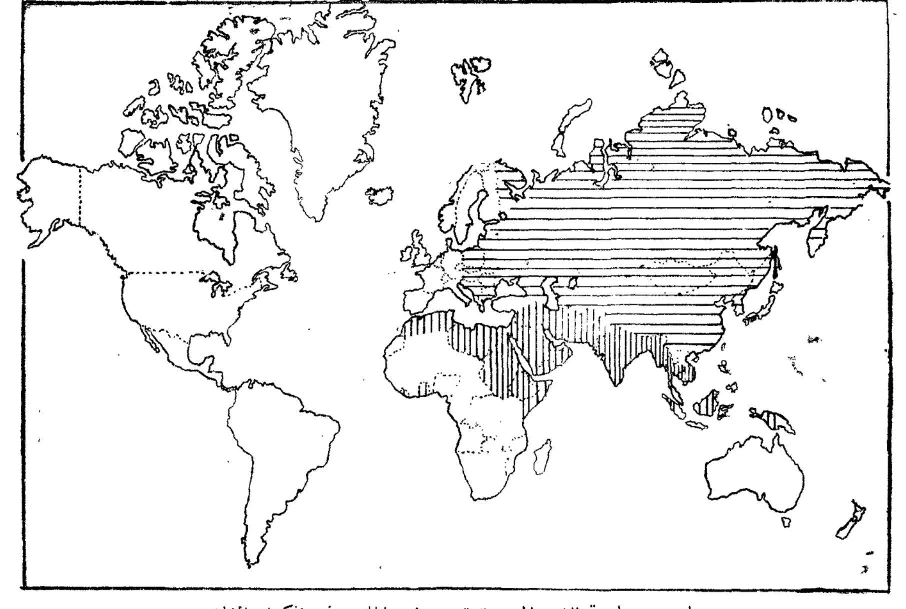
واذا كان مجلس الوصاية يرمي حقا الى تصفية الاستعمار تصفية سلمية كماينادى الميثاق فمن الواجب ان تكون الدول الافريقية المستقلة ممثلة فيه تمثيلا دائما لان آخر موطن للاستعمار الغربي هو افريقية، والدول الافريقية المتمتعة بحريتها واستقلالها هي اقدر الدول على الاخذ بيد اخوتها التي قدر لها ان تظل حتى الآن راسفة في اغلال الاستعمار .

★ ★ ★

من كل ما تقدم يمكن ان نستخلص ظاهرتين لهما شأن هام :

١ ـ استطاعت الكتل الدولية ان تقوم بدور كبير في الجمعية العامة للامم المتحدة لانها جمعية ديموقراطية تجمع كافة الدول الاعضاء على قدم المساواة التامة فلا فرق فيها بين صوت دولة عظيمة تملك ما تملك من اساطيل بحرية اوجوية وتملك ماتملك من اسلحة ذرية وغير ذرية ، وبين دولة اخرى بالغة ما بلغت من الصغر والضعف . وهذه المساواة *كانت عاملا قويا من عوامل تكتل الدول* الصغرى والمتخلفة والجديدة لتدافع عن مصالحها واستقلالها وسيادتها

الا ان الامم المتحدة رغم كونها اعلنت ان المساواة في السيادة من مبادئها الرئيسية سرعان ما ناقضت نفسها بأن جعلت لفريق من الدول وضعا خاصا في مجالسها المحدودة العدد ، فالصين وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تتمتع كلها بالعضوية الدائمة في مجلس الامن ومجلس الوصاية ، كما انها تنتخب في المجلس الاقتصادى والاجتماعي بصفة دائمة ولها فوق هذا كله حق ليس لسواها من الدول ، وهو حق الاعتراض او الفيتو في مجلس الامن ، **وقد نتج عن هذا الوضع ان الدول الكبرى احتكرت لنفسها ولانصارها من الدول الاخرى مقاعد المجالس المحدودة ، فتم لها التحكم في سياسة تلك المجالس ، وما زالت مسيطرة عليها رغم ما بذلته الدول الجديدة والصغيرة والمتخلفة من محاولات لتنال ما تستحق من مقاعد ، ولتقوم بنصيبها في ادارة دفة الشئون الدولية .**



« .. صارت سياسة الامم المتحدة تدور فى فلك هذه الكتل الثلاث »

وان شئت فقل ان الدول الكبرى والدول الغنية متمسكة بالامتيازات السياسية والدستورية التى منحتها لنفسها منذ مؤتمر سان فرنسسكو حين خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة تملى ارادتها ، وحين كانت الدول الافريقية والاسيوية غير ذات صوت مسموع فى المحيط الدولى ، او لم تكن لها بالشئون الدولية خبرة كافية . الا ان المجتمع الدولى قد تطور ، **وظهرت فيه طبقة جديدة من الدول اصبحت لها مكانتها فى الجمعية العامة للامم المتحدة وان تكن ما تزال مبعدة عن المجالس الاخرى بحكم ذلك الاحتكار الذى اشرنا اليه ولن تستطيع الامم المتحدة ان تؤدى رسالتها على الوجه الاكمل ما لم تتناول هذا النقص بالعلاج ، وتمكن تلك الدول من ان تؤدى دورها فى المجالس المحدودة على الصورة التى تؤدى بها دورها فى الجمعية العامة .**

٢ ـ قامت الامم المتحدة حين قامت على أساس تكتل واحد مؤلف من الدول الخمس الكبرى التى حملت عبء الحرب العالمية الثانية وخرجت منها منتصرة . ولم يكد الامر يستقر لها حتى انقسمت الى كتلتين متنافستين هما الكتلة السوفييتية والكتلة الغربية ، وصارت سياسة الامم المتحدة يتحكم فيها هذا الخلاف ويسيرها ، ومنذ الحرب الكورية بدأت كتلة ثالثة تظهر فى محيط الامم المتحدة وتلك هى الكتلة الافريقية الآسيوية . وبذلك صارت سياسة الامم المتحدة تدور فى فلك هذه الكتل الثلاث .

وفى ظل الوضع القديم حين كانت تتحكم فى سياسة الامم المتحدة كتلتان كانت الاصوات توزع دائما على مجموعتين : اغلبية آلية تؤيد قرارات الكتلة الغربية واقلية آلية تعارضها ، او اقلية آلية تؤيد قرارات الكتلة السوفييتية واغلبية آلية تعارضها لا يستثنى من هذا الا كل قرار ثانوى لا يمس جوهر امور احدى الكتلتين .

أما بعد ان ظهرت الكتلة الثالثة فان الاصوات قد اصبحت توزع على ثلاث مجموعات ان لم تكن متساوية من حيث العدد **فان اى واحدة منها بمفردها لا يمكن ان تنال النصاب المطلوب من الاصوات لاصدار أى قرار .**

ويخطىء من يظن أن الكتلة الجديدة وهى الكتلة الافريقية الاسيوية قد اصبحت متحكمة تحكما تاما فى اصدار القرارات اذ تنضم الى احدى الكتلتين المتناهضتين فتحقق لها الاغلبية التى تريدها • ومن يقول ذلك ينسى انه من الجائز ان تتفق الكتلة السوفيتية مع الكتلة الغربية فى موضوع ما ، وقد يكون على حساب مصالح هذه الكتلة الثالثة ، وعندئذ تفقد قيمتها فى ترجيح الاصوات بين الكتلتين ،كما انه من الجائز ان تختلف آراء اعضاء الكتلة الافريقية الاسيوية فى مسألة ما فتوزع اصواتها وتفقد قيمتها فى الترجيح المطلوب •وعليه فان توزيع الاصوات بين الكتل الثلاث يكاد ينحصر فى الصورالاتية:

أ ـ اتفاق كافة الكتل الدولية فى موضوع ما ، وعندئذلايكون للكتل الدولية قيمة بالنسبة لهذا الموضوع • وذلك كالذى حدث عند التصويت على قرار سحب القوات المعتدية على مصر من بورسعيد وشبه جزيرة سيناء •

ب ـ اتفاق بين الكتلة السوفييتية والكتلة الغربية على حساب مصلحة احدى دول الكتلة الافريقية الآسيوية كالذى حدث عند التصويت على قرار تقسيم فلسطين مثلا •

ج ـ اتفاق بين الكتلة الغربية والكتلة الافريقية الاسيويةلمعارضة سياسة الكتلة السوفييتية ، وقد ظل هذا ممثلا فى سياسة الامم المتحدة حتى ظهرت فكرة الحياد الايجابى وسيطرت على كثير من أعضاء الكتلة الأفريقية الآسيوية •

د ـ اتفاق بين الكتلة السوفييتية والكتلة الاسيوية لمعارضة السياسة الاستعمارية الغربية •

تلك هى الصور المختلفة التى تنشأ من تفاعل سياسات الكتل الدولية فى محيط الامم المتحدة • وعلى ضوء هذه الصور نستطيع أن نتكهن بمستقبل تلك الكتل •

(٥)

مستقبل الكتل الدولية

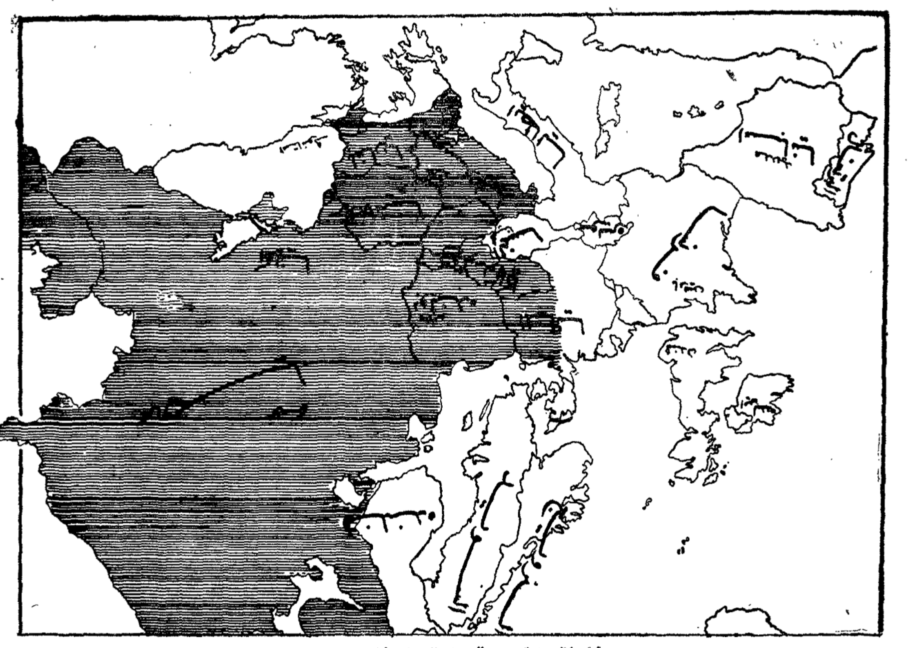
من العسير أن نتكهن بمستقبل الكتل الدولية فى الأمم المتحدة، أو أن نتنبأ بتطورها وتغيرها فى السنوات المقبلة مالم نستنبط ذلك من الاتجاهات والتيارات السياسية التى تؤثر فى تكوينها ، ومالم نتأمل الدور السياسى الذى قد تقوم به فى المستقبل ٠

١ ـ **الكتلة الغربية الأمريكية** أو الكتلة « البوروجوازية » كما تسميها الماركسية :

هذه الكتلة مكونة فى حقيقة الامر من فرعين ـ الكتلة الأوروبية الغربية ومن أقطابها انجلترا وفرنسا ،والكتلة الامريكية التى تتزعمها الولايات المتحدة ٠ وتلحق بهذين الفرعين دول الكومنولث الأنجلو سكسونية (استراليا ـ نيوزيلنده ـ كندا ـ اتحادجنوبى أفريقيه) ٠

وتقوى أواصر هذه المجموعات الثلاث ، خارج نطاق الامم المتحدة، تنظيمات اقليمية ومحالفات عسكرية منها الاتحاد الامريكى الذى يربط بين الاحدى والعشرين جمهورية امريكية ٠ وحلف الاطلنطى الذى يربط بين الولايات المتحدة وكندا من ناحية وبين دول أوروبا الغربية من ناحية أخرى ٠ وحلف المحيط الهادى الذى يربط بين الولايات المتحدة وكل من استراليا ونيوزيلنده ٠ وحلف بروكسل وغيره من الاتفاقات الفنية والاقتصادية التى ترمى الى جعل أوروبا الغربية ولايات متحدة ٠

فجميع هذه الأحلاف والتنظيمات من العوامل التى تقوى الكتلة



الكتلة الأوربية بشقيها الغربى والسوفييتى

«البروجوازية» داخل الأمم المتحدة • غير أن ذلك كله لا يمنع من وقوع خلافات أو انشقاق داخل هذه الكتلة •

وبالرجوع الى عمليات التصويت فى الجمعية العامة فى السنوات العشر الماضية يتبين على وجه العموم **أن الجبهة الامريكية الأوروبية كانت تتفق فى السياسة التى تتبع ازاء الكتلة السوفيتية ، فاذا ما عرض أمر خاص بالسياسة التى تتبع نحو الكتلة الافريقية الآسيوية فانها تختلف وتنقسم ، فالدول الاستعمارية الأوروبية تتمسك بما ترى أنه حق مكتسب لها فى القارة الأفريقية أو الآسيوية ، ودول أمريكا اللاتينية تخالفها فى ذلك بينما تقف الولايات المتحدة موقفا وسطا تحاول به الابقاء على روابط هذه الكتلة** • وهذا الانقسام هو الذى أتاح للدول الأفريقية الآسيوية أن تستقل واحدة تلو الأخرى وتنضم الى الأمم المتحدة ، ثم تندمج فى الكتلة الأفريقية الآسيوية فتزيدها قوة •

فاختلاف الآراء فى قضية الاستعمار قد يكون سببا فى تفكك الكتلة الغربية الأمريكية وهناك احتمال آخر قد يكون بعيد الوقوع الا أنه ليس مستحيلا **وهو أن تعتنق المجموعة الأوروبية الغربية مذهب الحياد الايجابى ، أو تأخذ بنظرية التعايش السلمى وتبتعد عن الكتلة الامريكية التى تحمل علم مناهضة ما يسمونه «الاستعمار السوفييتى» فاذا تم ذلك فان مصير الكتلة قد يكون هو التفكك •**

وللجبهة «البورجوازية» مكانة فى الأمم المتحدة لا يجوز تجاهلها أو الاقلال من شأنها فهى الى جانب كونها تتمتع بأكبر عدد من الأعضاء يتجاوز أربعين دولة ، والى جانب تمتعها بأربعة مقاعد دائمة فى مجلس الامن ، رأى مجلس الوصاية ، وفى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الى جانب ذلك كله فانها تسيطر على السياسة العليا للأمم المتحدة بسبب غناها وقوتها ، وما لديها من امكانيات لاتتوافر لغيرها •

(ب) الكتلة السوفيتية :

هي أقل الكتل عددا ونفوذا في الامم المتحدة . ويرجع ذلك الى سببين احدهما سياسى والآخر ايديولوجى .

أما السبب السياسى فينحصر فى ان دول القارة الآسيوية غير ممثلة فى الكتلة السوفيتية لسبب يسير وهو أنها لم يتح لها أن تدخل حتى الآن فى حظيرة الامم المتحدة .

فالصين الشعبية ، وهى أكبر دولة آسيوية ، غير ممثلة فى الأمم المتحدة والجمهوريات الشعبية الآسيوية مثل منغوليا الخارجية ، وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية لم تظفر حتى الآن بعضوية الامم المتحدة .

أما السبب الثانى فيرجع الى حقيقة الفلسفة الماركسية التى تبدو مناقضة لفلسفة الامم المتحدة . **فالماركسية لا يمكن أن تتقيد بقواعد المنظمة الدولية مادامت تتغلب عليها فى نظرهم صفة «البورجوازية» فمن ما ربهم القضاء عليها ليحلوا محلها عاجلا أو آجلا فتحقق لهم فكرة « الاتحاد السوفييتى العالمى » الذى يعملون له جاهدين ، ثم من ناحية أخرى أن الحكومات السوفيتية والشعبية تحترم قواعد الامم المتحدة ، وتعلن التمسك بها بل انها تهاجم فى نقد لاذع كل دولة تخل بها .**

وهذا التناقض لا يفسره الا فهم الأسلوب السياسى الذى ابتدعوه، وهو مايعرف باسم « مذهب الأداتين » . فالأداة الرسمية » ، وهى الحكومات وممثلوها فى الهيئات الدولية ، تخضع لقواعد الامم المتحدة ، وتعلن التمسك بها . « والاداة الخفية » ، وهى الاحزاب الشيوعية ، ترمى الى التنكر لها والقضاء عليها . وقد نوه بهذا مستر بيفين الزعيم العمالى حين كان مندوبا لبريطانيا فى الامم

المتحدة فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ اذ قال موجها كلامه الى ممثل الاتحاد السوفييتى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة :

« أود أن ألقى سؤالا على الرفيق فيشنسكى : هل حقا ما يقالـ بغض النظر عماتجهر بهمن فوقهذا المنبرـمن آن النظريةالماركسية تذهب الى أنه لا سبيل الى اتفاق نهائى مع الدول التى لا تعتنق الشيوعية ، وأن كل ما تفعله الحكومة السوفيتية من قبيل الحيل ، وأنها لا تنحرف عن هدفها المرسوم مهما قالت غير ذلك ؟ »

ومع هذا فمهما تكن قلة عدد أعضاء الكتلة السوفيتية ، ومهما يكن أثر الفلسفة الماركسية فان الكتلة السوفيتية تقوم بدور هام فى مخيط الامم المتحدة ، ويرجع ذلك الى عوامل ثلاثة :

أولا ـ تقوم الكتلة السوفيتية بدور المعارضة ، وشأن المعارضة فى كافة المجالس أمر لا سبيل الى نكران قيمته ، لا سيما فى برلمان عالمي كالجمعية العامة للامم المتحدة ٠

ثانيا ـ الدولة التى تتزعم هذه الكتلة تتمتع بحق الفيتو فى مجلس الامن ، وهذا يمكنها من أن تحول دون اصدار أى قرار لايتفق مع سياستها العليا ، أو يعرضها لخطر جسيم ٠

ثالثا ـ الكتلة السوفيتية أكثر الكتل الدولية حرصا علىالاجماع حين التصويت ، فلم يحصل أنه لم تجتمع أصوات أعضائها عند التصويت على موضوع ما قل شأنه أو عظم ، بخلاف الكتل الأخرى فمنها ما يعارض ومنها ما يتخلف ، ومنها ما يمتنع عن التصويت ٠

واذا سار الأمر على هذا المنوال عظم شـــأن الكتلة السوفيتية حين يتاح للدول الشيوعية الآسيوية أن تدخل فى حظيرة المنظمة الدولية ٠

(ج) الكتلة الافريقية الآسيوية :

هذه الكتلة أحدث من سابقتيها تكوينا ،فانها لم تنشأ الابعدالحرب الكورية ، ولم تزد أهميتها الا بعــــد انضمام الأربع عشرة دولة الافريقية الى الامم المتحدة فى السنتين الاخيرتين :
وتتكون هذه الكتلة من مجموعتين ـ المجموعة العربية والاسلامية والافريقية • والمجموعة الآسيوية •

أما المجموعة الاولى فترتبط بين أكثر أعضائها وحدة الاسلام أو جامعة الدول العربية أما المجموعة الثانية فتجمع بينها المصـــلحة المشتركة والجوار •

والمجموعة الاولى تتزعمها مصر ، أما الثانية فتتزعمها الهند ، وقد يكون الاتفاق التام بين الهند ومصر من عوامل الترابط بين هاتين المجموعتين •

ونجاح الكتلة الأفريقية الآسيوية داخل الامم المتحدة منذ قيام مؤتمر باندونج الى اليوم أمر يدعو الى التفاؤل ويبشر بمســتقبل حسن لها ، الا أن هناك عوامل يجب أن توضع موضع الاعتبار منذ الآن •

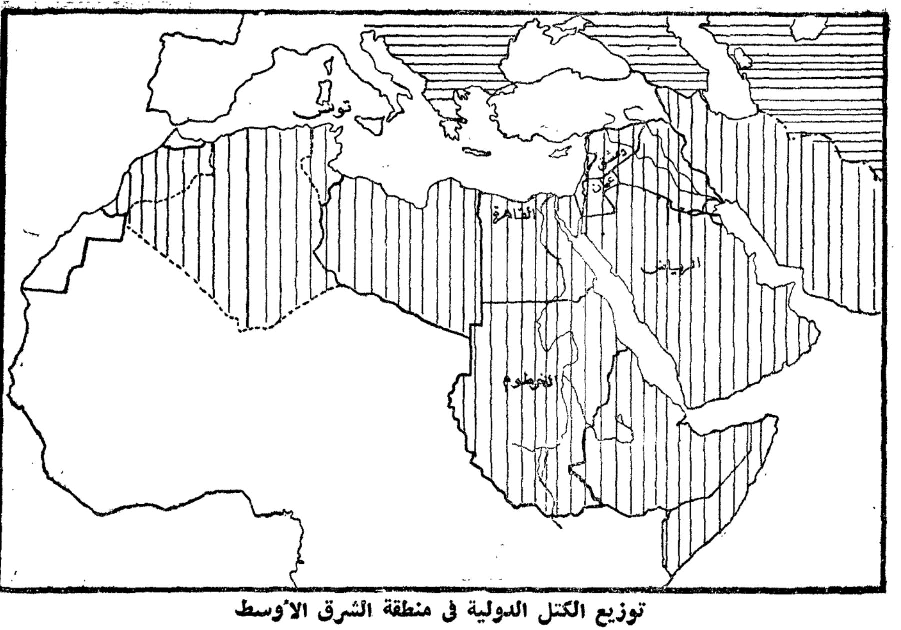
أولا ـ احتمال وجود مزاحم خطير لزعامة الهند هــو اليــابان بعد انضمامها الى الامم المتحدة ، فهى منافس مارس السياسة الدولية منذ قرن ، وكاد يكون أكبر امبراطورية آسيوية فى الحرب العالمية الثانية ، فيخشى أن تزاحم الهند فى زعامة الكتلة الآسيوية ، أو أن تكون مجموعة جديدة من بعض الدول الآسيوية تتزعمها فتضعف الكتلة الآسيوية بهذا الانقسام • **ومن ناحية أخرى اذا تم للصين الشعبية الانضمام الى الامم المتحدة فانها ستكون منافسا جديدا للهند ، وقد تتمكن من استمالة بعض الدول الآسيوية اليها فيقع**

الانقسام أو يتضاعف • فالذى يجب ان يحسب له حساب هو ان تتحول الكتلة الآسيوية الى ثلاث مجموعات : مجموعة حيادية تتزعمها الهند ، وأخرى يسارية تتزعمها الصين الشعبية ، والثالثة يمينية تتزعمها اليابان •

ثانيا - احتمال أن يتم للغرب مايهدف اليه من تقوية حلف بغداد حتى يتمكن منا نتزاع زعامة مصر على المجموعة العربية والاسلامية ، أو احتمال أن تستطيع السيطرة الغربية على الدول الافريقية الجديدة التى استقلت حديثا أو التى ستستقل تحملها على تكوين مجموعة أفريقية جديدة ذات سياسة مغايرة للسياسة التى تنتهجها الآن الكتلة الافريقية الآسيوية • فان تم ذلك - ونرجو ألا يتم - فان الكتلة العربية والاسلامية والافريقية ستصبح مجموعة كتل صغيرة يسهل على الكتلة الغربية أن تسيرها فى فلكها • **الا أن يقظة الديبلوماسية الافريقية الآسيوية بوجه عام ، والديبلوماسية المصرية الحديثة بوجه خاص تجعل الامل كبيرا فى أن تظل هذه الكتلة محتفظة بوحدتها ، وبالتالى محتفظة بقوتها •**

ثالثا - الاستعمار الغربى الذى كانت مناهضته من أهم عوامل تكوين الكتلة الأفريقية الآسيوية آخذ فى الزوال ، لأننا لو قسنا ما تقلص منه فى مدى العشر السنوات الأخيرة بما سيحدث فى المستقبل لعرفنا أنه لا تكاد تمر عشر سنوات أخرى حتى يكون هذا الاستعمار قد لفظ أنفاسه الاخيرة ، ولم تعد فى القارة الافريقية والآسيوية مستعمرة واحدة • فيخشى أن يكون زوال هذا الاستعمار من أسباب انقسام هذه الكتلة اذا أخذنا بنظرية زوال المسببات بزوال السبب

غير أن هناك مسائل غير مكافحة الاستعمار هى المصالح المتبادلة والتراث المشترك وآلام الكفاح الماضية والعمل على التخلص من التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى منيت به هذه الدول فهذه



توزيع الكتل الدولية فى منطقة الشرق الأوسط

الدوافع كلها ستكون عاملا قويا فى دوام هذا الترابط وستعمل تلك الكتلة على تقويته كلما تذكرت أن اتحادها هو الذى مكنها من أن تتحرر ، وأن تصبح ذات صوت مسموع فى المحيط الدولى •

وسواء أبقيت تلك الكتل الدولية كلها أم حكم عليها بالتفكك والانقسام أو أن تظهر فى صور جديدة فيجب ألا يغيب عن أذهاننا ان هذه الكتل الدولية فى ذاتها ليست غاية ، وانما هى وسيلة للتعبير عن الرأى العام للدول فى محيط الامم المتحدة باعتبارها برلمانا عالميا يرمى الى انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، والى صيانة السلام والامن الدولى فى ظل المساواة بين الشعوب فى كافة الحقوق ، فاذا تم ذلك فسيكون قيام الكتل الدولية أو انعدامها سواء •

الفهـــرس

صفحة

فهرس الخرائط



دار القاهرة للطباعة
٢٦ شارع منصور
تليفون : ٣٠٨٠١ ـ ٣٠٨٢٤

مجموعة مصرية ١٠٠٪

تبحث فى مشاكل الساعة الدولية

السياسية والاجتماعية والاقتصادية

من وجهة النظر المصرية

تصدرها لجنة



صدر من المجموعة :

الكتاب الأول : أسرار الصهيونية

الكتاب الثانى : خليج العقبة

الكتاب الثالث : آراء فى السياسة

الكتاب الرابع : الهدنة الشائكة

الكتاب الخامس : بروتوكولات حكماء صهيون

الكتاب السادس : فى داخل أفريقيا

الكتاب السابع : نزع السلاح

الكتاب الثامن : مصر الثائرة

الكتاب التاسع : الكتل الدولية فى الامم المتحدة



دار القاهرة للطباعة